



الأمم المتحدة

لجنة التنمية المستدامة

تقرير عن أعمال الدورة الثامنة عشرة
(١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ ومن ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٠

الملحق رقم ٩

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٠
الملحق رقم ٩

لجنة التنمية المستدامة

تقرير عن أعمال الدورة الثامنة عشرة
(١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ ومن ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

المحتويات

الصفحة	الفصل
	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو يوجه انتباهه إليها
١	ألف - مشروع مقرر أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس
١	باء - المسائل التي وجه انتباه المجلس إليها
٢	الثاني - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١: (أ) النقل؛ (ب) المواد الكيميائية؛ (ج) إدارة النفايات؛ (د) التعدين؛ (هـ) إطار عمل مدته ١٠ سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
٣	ألف - استعراض عام
٣	باء - استعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ
١٣	جيم - الجزء الرفيع المستوى
١٥	دال - موجز أعدته الرئيس
٢٠	الثالث - مسائل أخرى
٨٤	الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة
٨٥	الخامس - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة
٨٦	السادس - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى
٨٧	ألف - افتتاح الدورة ومدة الدورة
٨٧	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٨٧	جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
٨٨	دال - الحضور
٨٩	هـ - الوثائق
٨٩	

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات
بشأنها أو يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروع مقرر أوصت اللجنة بأن يعتمده المجلس

١ - توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر
التالي:

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة وجدول الأعمال
المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة

يخطط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال
دورها الثامنة عشرة ويقر جدول الأعمال المؤقت لدورها التاسعة عشرة بالصيغة
الواردة أدناه.

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١ - دورة السياسات:
 - (أ) النقل؛
 - (ب) المواد الكيميائية؛
 - (ج) إدارة النفايات؛
 - (د) التعدين؛
 - (هـ) إطار عمل مدته ١٠ سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج
المستدامة.
- ٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة.
- ٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة عشرة.

باء - المسائل التي وجه انتباه المجلس إليها

٢ - يوجه انتباه المجلس إلى المقررين التاليين اللذين اتخذتهما اللجنة في دورتها الثامنة عشرة:

المقرر ١/١٨

مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة

قررت لجنة التنمية المستدامة، في جلستها الثانية المعقودة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، أن توافق على الطلبات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية التالية للمشاركة بصفة مراقب في أعمال دورتها الثامنة عشرة: فريق الدراسة الدولي للرياح والزلزلة؛ والفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس؛ والفريق الدراسي الدولي المعني بالنيكل.

المقرر ٢/١٨

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: البرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة، في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

قررت لجنة التنمية المستدامة، في جلستها الحادية والعشرين المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، أن تخطط علماً بمذكرة الأمين العام بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: البرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة، في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(١).

الفصل الثاني

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١: (أ) النقل؛
(ب) المواد الكيميائية؛ (ج) إدارة النفايات؛ (د) التعدين؛ (هـ) إطار
عمل مدته ١٠ سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك
والإنتاج المستدامة

ألف - استعراض عام

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها من ٢ إلى ٢١، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وتنشر الوثائق المعروضة على اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال على الموقع الشبكي للجنة التنمية المستدامة: http://www.un.org/esa/dsd/resources/res_docucsd_18.shtml.

٢ - واستمعت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة في ٣ أيار/مايو، إلى عروض عن نتائج أنشطة ومناسبات ما بين الدورات، قدمها: أكيرا نيتا (اليابان)، عن نتائج "الاجتماع الافتتاحي للمنتدى الإقليمي بشأن تخفيض النفايات وإعادة استعمالها وتدويرها في آسيا" والاجتماع الاستشاري الدولي عن "توسيع خدمات إدارة النفايات في البلدان النامية"، اللذين عُقدتا في طوكيو على التوالي يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ويومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠؛ وممثل جمهورية كوريا عن نتائج اجتماع فريق الخبراء الدولي الذي عُقد في سيول يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠ تحت عنوان "منتدى الأمم المتحدة بشأن التخفيف من وطأة تغيّر المناخ، وكفاءة الوقود، والتنمية المستدامة للنقل الحضري"؛ ودونالد كوبر (اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة) عن نتائج "حلقة العمل بشأن الدراسات الفردية عن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية" التي عُقدت في جنيف يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات عامة كل من نيجيريا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، والصين، واليابان، والإمارات العربية المتحدة، وإسرائيل، والاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والهند، وكندا، وسويسرا، وكذلك المراقبون عن اليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) ونيبال (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي من بين أقل البلدان نمواً)، وشيلي (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المنسق المعروفة بمجموعة ريو)، ولبنان (باسم الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول العربية)، وباراغواي (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من البلدان النامية غير الساحلية)، وجزر سليمان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) (باسم دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الأمم المتحدة)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الجماعة الكاريبية)، واندونيسيا.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المرأة؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ وأوساط الأعمال والصناعة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

٦ - وفي الجلسة الثالثة (الموازية)، المعقودة في ٣ أيار/مايو، عقدت اللجنة مناقشة إقليمية عن أفريقيا، عرض فيها ممثل جنوب أفريقيا نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي.

٧ - وفي الجلسة نفسها، قدمت محاورتان عرضين، وهما: عيساتو غيه (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) وفاطوماتا جالو ندوي (مفوضية الاتحاد الأفريقي).

٨ - وتلا ذلك تحاور أدلى خلاله ببيانات ممثلا الولايات المتحدة وكندا، والمراقبون عن السنغال وغانا والجزائر والمغرب وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٩ - وأدلى ببيانات ممثلو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠ - كما أدلى ببيان كل من ممثلي المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: الأطفال والشباب؛ والعمال والنقابات.

١١ - وفي الجلسة (الموازية) نفسها، عقدت اللجنة مناقشة عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عرض خلالها نائب رئيس اللجنة (الفلبين) نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، قدم محاوران عرضين، وهما: ساتوشي ماراو، المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا الصناعية المتقدمة، إيباراكي (اليابان)، وماساكازو إيشيمورا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة.

- ١٣ - وتلا ذلك تحاور أدلى خلاله بيانات ممثلا الولايات المتحدة وأستراليا، والمراقبون عن كازاخستان واندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وجمهورية كوريا.
- ١٤ - وأدلى بيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والشعوب الأصلية؛ والمزارعون؛ والأطفال والشباب.
- ١٥ - وفي الجلسة الثالثة (الموازية)، عقدت اللجنة مناقشة عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عرض خلالها ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي.
- ١٦ - وفي الجلسة (الموازية) نفسها، قدم عرضان من فرناندو إسكالونا (الأرجنتين) وجانيل غرينواي (أنتيغوا وبربودا).
- ١٧ - وتلا ذلك تحاور أدلى خلاله بيانات ممثلو كوبا والولايات المتحدة والبرازيل، والمراقبون عن شيلي والمكسيك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات).
- ١٨ - كما أدلى بيانات ممثلا المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: أوساط الأعمال والصناعة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية.
- ١٩ - وفي الجلسة (الموازية) نفسها، عقدت اللجنة مناقشة عن المنطقة الأوروبية، أدلى خلالها ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ببيان استهلاكي، وعرض نائبا رئيس اللجنة (ألمانيا وكرواتيا) نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي. وفي الجلسة (الموازية) نفسها، قدم مشاركان في المناقشة عرضين، وهما: فيكتوريا توريسن (النرويج)؛ وباتريك شفالينه (كندا).
- ٢٠ - وتلا ذلك تحاور أدلى خلاله بيانين ممثل الولايات المتحدة والمراقب عن هولندا.
- ٢١ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.
- ٢٢ - كما أدلى بيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأطفال والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمرأة.
- ٢٣ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٤ أيار/مايو، عقدت اللجنة مناقشة عن منطقة غربي آسيا، عرض خلالها ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي.
- ٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيانات كل من المحاورين التاليين: عبد الباسط صيرفي (المملكة العربية السعودية)، وأهمار حجازي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

- ٢٥ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله بيانات كل من المراقبين عن كمبوديا ومصر وكازاخستان.
- ٢٦ - وأدلى المراقب عن فلسطين ببيان أيضا.
- ٢٧ - وأدلى ببيانات كذلك ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والمنظمات غير الحكومية.
- ٢٨ - وفي الجلسة الرابعة أيضا، أجرت اللجنة مناقشة بشأن المنظورات عبر الإقليمية، أدلى خلالها ببيان مدير شعبة البيئة والإسكان وإدارة الأراضي باللجنة الاقتصادية لأوروبا.
- ٢٩ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله بيانات كل من ممثلي الولايات المتحدة، وغواتيمالا، وسويسرا، والبرازيل، ونيجيريا، وكذلك المراقبان عن السودان وكمبوديا.
- ٣٠ - وأدلى ممثل الاتحاد الأفريقي ببيان.
- ٣١ - وأدلى ببيان أيضا ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- ٣٢ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والأطفال والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والشعوب الأصلية؛ والمرأة.
- ٣٣ - وفي الجلستين الخامسة والسادسة (الموازية)، المعقودتين في ٤ و ٥ أيار/مايو، أجرت اللجنة مناقشات مواضيعية بشأن النقل.
- ٣٤ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٤ أيار/مايو، في أعقاب عرض بالفيديو، بعنوان "تحقيق المراد بالنقل العام السريع بالحافلات"، بشأن نهج مبتكر للنقل، قدم ممثل شعبة التنمية المستدامة تقرير الأمين العام بشأن النقل على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.17/2010/4.
- ٣٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات كل من المحاورين التاليين: أندريه لاغو، رئيس شعبة التنمية المستدامة والسياسة البيئية، بوزارة العلاقات الخارجية بالبرازيل، وأليسون ديفيز، مسؤولة أقدم لتخطيط النقل، شركة أروب للاستشارات.
- ٣٦ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله ممثلو نيجيريا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، والولايات المتحدة، وفرنسا، وكندا، وإسرائيل، والبرازيل، والصين، والجماهيرية العربية الليبية، والاتحاد الروسي، وكذلك المراقبون عن اليمن (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) (باسم الدول الجزرية

الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة)، ولبنان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في المجموعة العربية) والسنغال، وأوغندا.

٣٧ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

٣٨ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأطفال والشباب؛ والعمال والنقابات؛ وأوساط الأعمال والصناعة.

٣٩ - وفي الجلسة السادسة (الموازية)، المعقودة في ٥ أيار/مايو، في أعقاب عرض بالفيديو، بعنوان "النقل الريفي يحسن حياة الناس في أرجاء فييت نام"، أعده البنك الدولي وحكومة فييت نام، أدلى ببيانات المحاوران التاليان: إيران فيتلسون، قسم الجغرافيا، الجامعة العربية في القدس، إسرائيل، وماريا أرسى موريرا، الأمين التنفيذي، للمنتدى الدولي للنقل الريفي والتنمية.

٤٠ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله ببيانات الممثلون التالي ذكرهم: سويسرا، والهند، وأستراليا، وكوبا، واليابان، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، والأرجنتين، وغابون، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وغواتيمالا، وإسرائيل، ونيجيريا، وكذلك المراقبون عن: النرويج، وإندونيسيا، والمكسيك، ومصر، وزامبيا، وبربادوس، والأردن، وجمهورية كوريا، وجزر ملديف (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والمغرب، ومنغوليا، وتايلند.

٤١ - وأدلى المراقب عن فلسطين ببيان.

٤٢ - وأدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان.

٤٣ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية؛ والأطفال والشباب؛ والمزارعون؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمرأة.

٤٤ - وفي الجلستين الخامسة والسادسة (الموازية)، المعقودتين في ٤ و ٥ أيار/مايو، عقدت اللجنة مناقشات مواضيعية بشأن المواد الكيميائية.

٤٥ - وفي الجلسة الخامسة، في أعقاب عرض بالفيديو، بعنوان "المواد الكيميائية الأكثر أمانا - من خلال إطار تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها أو تقييدها" REACH، بشأن كيفية عمل لوائح الجماعة الأوروبية بشأن المواد الكيميائية واستخدامها الآمن، قدم ممثل شعبة التنمية المستدامة تقرير الأمين العام بشأن المواد الكيميائية على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.17/2010/5.

٤٦ - وأدلى بيانات المحاورون التالية أسماؤهم: إيفان إرزن، وزير الدولة للصحة في سلوفينيا؛ وجاميدو كاتيما، جامعة دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، وبات موني، المدير التنفيذي لفريق العمل المعني بالتحتات والتكنولوجيا والتركيز.

٤٧ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله بيانات ممثلو كل من: كندا، وإسرائيل، وبولندا (باسم جهة الاتصال الإقليمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وباسم بلدان منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية)، وأوروغواي، والجمهورية العربية الليبية، وكوبا، وأستراليا، والأرجنتين، وباكستان، وسويسرا، والبرازيل، وغواتيمالا، والهند، والولايات المتحدة، وكذلك المراقبون عن: جمهورية تنزانيا المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولبنان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في المجموعة العربية)، وسلوفينيا، وإندونيسيا، والنرويج، وفنلندا، والمكسيك، والسنغال.

٤٨ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

٤٩ - وأدلى ببيان أيضا ممثل منظمة العمل الدولية.

٥٠ - وأدلى بيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأطفال والشباب؛ وأوساط الأعمال والصناعة؛ والشعوب الأصلية.

٥١ - وفي الجلسة السادسة (الموازية)، وفي أعقاب عرضين بالفيديو بعنوان "كيف تصل المواد الكيميائية السمية إلى منطقة القطب الشمالي"، "المواد البلاستيكية السبعة المهلكة"، أدلى ببيان المحاوران التاليان: كريغ بوليكونفاتش، مدير برنامج المواد الكيميائية وإدارة النفايات، بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ وجيليان غوثري (جامايكا)، جهة الاتصال الإقليمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٢ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله بيانات ممثلو اليابان، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والصين، ونيجيريا، والسويد، وناميبيا، وكذلك المراقبون عن النمسا، وكينيا، وتركيا، وجزر سليمان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وإسبانيا، وجامايكا، وكازاخستان، وأوغندا، وبوتسوانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، وجمهورية كوريا، والسنغال، والجمهورية التشيكية.

٥٣ - وأدلى ممثل الاتحاد الأفريقي ببيان.

- ٥٤ - وأدلى ببيانين أيضا ممثلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
- ٥٥ - وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والعمال والنقابات؛ والنساء، والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون؛ والأطفال والشباب.
- ٥٦ - وفي الجلسة السابعة (الموازية) والثامنة (الموازية)، المعقودتين في ٥ و ٦ أيار/مايو، عقدت اللجنة مناقشات مواضيعية بشأن التعدين.
- ٥٧ - وفي الجلسة السابعة (الموازية)، قدم ممثل شعبة التنمية المستدامة تقرير الأمين العام بشأن التعدين، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.17/2010/7.
- ٥٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات كل من المحاورين التاليين: باتريك شيفالبييه، مدير شعبة الاتصال الاستراتيجي بالجماهير والشراكات الاستراتيجية؛ الهيئة الكندية للموارد الطبيعية، وحوانا كوراموتو هوامان، اقتصادية واستشارية.
- ٥٩ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله ببيانات ممثلو كل من: نيجيريا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، وغواتيمالا، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، والجمهورية العربية الليبية، وسويسرا، وإسرائيل، وكذلك المراقبون عن إندونيسيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولبنان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في المجموعة العربية)، وغانا، وشيلي، والسنغال، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات).
- ٦٠ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.
- ٦١ - وأدلى ببيان أيضا ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٦٢ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ وأوساط الأعمال والصناعة.
- ٦٣ - وفي الجلسة الثامنة (الموازية)، أدلى ببيانات كل من المحاورين التاليين: غافين هيلسون، محاضر في مجال البيئة والتنمية، جامعة ريدنغ، وفيكتوريا لوسيا تاولي كوربوز، الرئيسة السابقة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.
- ٦٤ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله ببيانات ممثلو كل من: الهند، واليابان، وإيران (جمهورية - لإسلامية)، وكولومبيا، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، وغانا، وغواتيمالا، ونيجيريا، والسويد، وكندا، والاتحاد الروسي، وناميبيا، والولايات المتحدة، وكذلك

المراقبون عن النمسا، وتركيا، والنرويج، وكينيا، وجامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية)، ومصر، وتايلند.

٦٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن فلسطين ببيان.

٦٦ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والمرأة؛ والأطفال والشباب؛ والعمال والنقابات؛ والشعوب الأصلية.

٦٧ - وفي الجلستين السابعة (الموازية) والثامنة (الموازية)، عقدت اللجنة مناقشات مواضيعية بشأن إدارة النفايات.

٦٨ - وفي الجلسة السابعة (الموازية)، وبعد أن عرض معهد التكنولوجيا الريفية الملائمة (الهند) شريط فيديو بعنوان "الغاز الحيوي من القمامة"، قدم ممثل عن شعبة التنمية المستدامة تقرير الأمين العام عن إدارة النفايات، بالصيغة الواردة في الوثيقة E/CN.17/2010/6.

٦٩ - وأدلى ببيان كل من المحاورين التاليين: بول كونيت، المدير التنفيذي للمشروع الأمريكي لدراسات الصحة البيئية، وسونيا جانيت أريفالو سيرانو، من الخدمات العامة لبوغوتا، كولومبيا.

٧٠ - وتلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيانات ممثلو أنتيغوا وبربودا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وأستراليا وكندا والولايات المتحدة وكولومبيا وسويسرا والصين وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي، وكذلك المراقبون عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ومصر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، ونيبال واندونيسيا وتركيا والنرويج.

٧١ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

٧٢ - وأدلى أيضا ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والمرأة.

٧٣ - وفي الجلسة الثامنة (الموازية)، وقدم كل من المحاورين التاليين عرضا: إرمانو سانتيلي، نائب الرئيس التنفيذي للعلاقات الدولية في شركة ماغنيغاس في فلوريدا، وبراساد موداك، الرئيس التنفيذي لمركز إدارة البيئة في الهند.

٧٤ - وتلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيانات ممثلو نيجيريا واليابان وجنوب أفريقيا وغابون والأرجنتين والهند والسويد وفرنسا والبرازيل وباكستان والجمهورية العربية الليبية وألمانيا

وإسرائيل، وكذلك المراقبون عن كمبوديا وكازاخستان والمغرب وشيلي والسنغال وإيطاليا
وإندونيسيا وزامبيا وأوغندا وتايلند وسري لانكا وفيت نام وجمهورية كوريا وكينيا.

٧٥ - وأدلى المراقب عن فلسطين ببيان.

٧٦ - وأدلى أيضا ممثل الاتحاد الأفريقي ببيان.

٧٧ - وأدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان.

٧٨ - وأدلى بيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون، والأوساط التجارية
والصناعية، والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية.

٧٩ - وأجرت اللجنة في جلستها التاسعة والعاشر، المعقودتين في ٦ و ٧ أيار/مايو،
مناقشات مواضيعية بشأن الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك
والإنتاج المستدامة.

٨٠ - وفي الجلسة التاسعة، عرض مدير شعبة التنمية المستدامة تقرير الأمين العام عن الإطار
العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بصيغته الواردة في الوثيقة
.E/CN.17/2010/8

٨١ - وأدلى بيانات كل من المحاورين التالية أسماؤهم: ستيفن سترات، رئيس مجموعة
الأسواق المستدامة في المعهد الدولي للبيئة والتنمية؛ وكليو مييجيرو، رئيس المائدة المستديرة
الأفريقية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهليو ماتر، رئيس معهد أكاتو للاستهلاك
الواعي، وعضو مجلس إدارته.

٨٢ - وتلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيان ممثلو الصين وإسرائيل والولايات المتحدة
وغواتيمالا وجمهورية إيران الإسلامية ونيجيريا وكندا وسويسرا، وكذلك المراقبون عن
سنغافورة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)،
وجمهورية تنزانيا المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول
الأفريقية)، وجزر سليمان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في رابطة الدول
الجزرية الصغيرة)، وإندونيسيا، وكمبوديا، وجمهورية كوريا.

٨٣ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

٨٤ - وأدلى أيضا بيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة
العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- ٨٥ - وأدلى أيضا بيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والأطفال والشباب.
- ٨٦ - وفي الجلسة العاشرة أدلى ببيان كل من المحاورين التاليين: غريغ نوريس، عالم زائر من كلية الصحة العامة في جامعة هارفرد، ورئيس فريق سيلفاتيك للبحوث، وأنا جونز - كرابتري، المديرية التنفيذية للتجمع الغربي لست وحدات إقليمية/مراكز بحثية لخدمة الغابات في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة.
- ٨٧ - وتلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيانات ممثلو كوبا والأرجنتين والبرازيل وهولندا وجنوب أفريقيا وكولومبيا وأستراليا وفرنسا والجمهورية العربية الليبية والهند وموريشيوس والمملكة العربية السعودية، والمراقبون عن إيطاليا وفنلندا والمملكة المتحدة والمكسيك وتركيا والمغرب وبربادوس والنرويج والسنغال وتايلند وكينيا وأوغندا وفييت نام ومصر وسري لانكا.
- ٨٨ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والمرأة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والأوساط التجارية والصناعية؛ والشعوب الأصلية.
- ٨٩ - وفي الجلسة الحادية عشرة، المعقود في ٧ أيار/مايو، أجرت اللجنة مناقشة مواضيعية بشأن أوجه الترابط والقضايا الشاملة ووسائل التنفيذ.
- ٩٠ - وعقب عرض فيلم فيديو وثائقي بعنوان "التنمية المستدامة - ١٥ تحديا"، أدلى ببيان كل من المحاورين التاليين: وولفغانغ ساكس، معهد ووبرتال للمناخ والبيئة والطاقة في ألمانيا، ومارينا فيشر كاوايسكي، مديرة معهد فيينا للإيكولوجيا الاجتماعية في كلية الدراسات المتعددة الاختصاصات.
- ٩١ - وتلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيان كل من ممثلي كندا وسويسرا والأرجنتين وغواتيمالا والجمهورية العربية الليبية والبرازيل والاتحاد الروسي، وكذلك المراقبون عن اليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإندونيسيا والنرويج وإيطاليا والمغرب وموريتانيا.
- ٩٢ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.
- ٩٣ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والمزارعون؛ والعمال والنقابات؛ والأطفال والشباب؛ والمرأة؛ والشعوب الأصلية.

باء - استعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ

٩٤ - وفقا لقرار اللجنة ١٢/٧، ووفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٦/٢٠٠٩، خصصت اللجنة جلستها الثانية عشرة والجزء الأول من جلستها الثالثة عشرة، المعقودتين في ١٠ أيار/مايو، لعقد جلسة للجنة التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ (انظر تقرير اللجنة التحضيرية (A/CONF.218/PC/1).

٩٥ - وخُصص الجزء الثاني من الجلسة الثالثة عشرة لـ "يوم الدول الجزرية الصغيرة النامية"، وفقا لقرار اللجنة ١/١٣ ومقررها ٢/١٦، ووفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٧/٢٠٠٨.

٩٦ - وفي الجلسة الثالثة عشرة، عرض مدير شعبة التنمية المستدامة تقرير الأمين العام عن الاستعراض المتكامل لمجموعة المواضيع المتعلقة بالتعددين، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والنقل، والاستهلاك والإنتاج المستدامين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالصيغة الواردة في الوثيقة E/CN.17/2010/14.

٩٧ - وفي الجلسة ذاتها، عقدت اللجنة حلقة نقاش في إطار البند ٣ من جدول الأعمال ككل، في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية، أدلى خلالها ببيانات كل من المحاورين التالية أسماؤهم: بروس غراهام، مستشار لشؤون البيئة، نيوزيلندا؛ وإمماكيوليت جافيا، مدربة في قطاع التعدين الصغير، وبابوا غينيا الجديدة؛ وأحمد عبد الله، مدير عام في وزارة البيئة، جزر الملديف؛ وغوردون بسبام، رئيس لجنة التنمية الحضرية وخبير بشؤون الدول الجزرية الصغيرة النامية في المركز الكاريبي لتطوير السياسات.

٩٨ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، تلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيان ممثلو المملكة العربية السعودية وكوبا، وكذلك المراقبون عن جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وغرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة).

٩٩ - وأدلى ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ببيان.

١٠٠ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والمزارعون؛ والمرأة.

١٠١ - وفي الجلسة الرابعة عشرة، المعقودة في ١١ أيار/مايو، أجرت اللجنة حوارا بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن بناء الشراكات من أجل التنمية المستدامة واستمعت إلى بيان استهلاقي أدلى به مدير شعبة التنمية المستدامة.

١٠٢ - وقدمت عروض من كل من المحاورين التالية أسماؤهم: ماليي ديوب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم الخدمات المحلية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وهيندر آلن من الشراكة في قطاع النقل المستدام والمنخفض الكربون، مديرة أقدم للتنمية المستدامة في الرابطة الدولية للنقل العام، بلجيكا؛ وموريسيو فرنانديز من اللجنة الإنمائية للسنة الدولية لكوكب الأرض، ورئيس فريق الشراكة الإنمائية؛ وأمير دوسال، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشراكة؛ وكريستيان بروداغ، أستاذ في المدرسة الوطنية العليا للمناجم في سانت إيتين، فرنسا؛ ورونالد جيمو، الممثل الدائم لسيشيل لدى الأمم المتحدة.

١٠٣ - ثم تلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيان ممثلو كل من فرنسا والولايات المتحدة وسويسرا والهند، وكذلك المراقبون عن مصر والسنغال وإندونيسيا وموريتانيا.

١٠٤ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٠٥ - وأدلى أيضا ببيان ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المرأة؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ والأوساط التجارية والصناعية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

١٠٦ - وفي الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ١١ أيار/مايو، أجرت اللجنة حوارا بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن النهوض بتنفيذ مقررات لجنة التنمية المستدامة.

١٠٧ - وقدمت عرض من كل من المحاورين التالية أسماؤهم: لوك غناتشاديا، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وتوماس فورستر، المدير المشارك للشركاء الدوليين من أجل الزراعة المستدامة؛ وفيليكس دودس، المدير التنفيذي لمنتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام؛ وكايري مويندي، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة.

١٠٨ - وتلى ذلك تحاور أدلى خلاله ببيان ممثلو كل من نيجيريا والولايات المتحدة والهند والبرازيل، وكذلك المراقبون عن بنن وزامبيا والسنغال.

١٠٩ - وأدى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١١٠ - وأدى ممثل منظمة الصحة العالمية ببيان. وأدى بيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون (أيضا باسم المجموعتين الرئيسيتين للأوساط التجارية والصناعية والأوساط العلمية والتكنولوجية)؛ والمرأة؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والأطفال والشباب؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية.

جيم - الجزء الرفيع المستوى

١١١ - عقدت اللجنة جزءها الرفيع المستوى في جلساتها من السادسة عشرة إلى الحادية والعشرين، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠.

١١٢ - وفي الجلسة السادسة عشرة، المعقودة في ١٢ أيار/مايو، دعا الرئيس إلى انعقاد الجزء الرفيع المستوى وأدى ببيان افتتاحي.

١١٣ - وفي الجلسة نفسها، ألقى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة كلمة أمام اللجنة.

١١٤ - وفي الجلسة السادسة عشرة أيضا، أدى ببيان حميدون علي، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدى ببيان ليزلي كوجو كريستيان، الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، نيابة عن علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة.

١١٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت ببيان غيردا فيربورغ، وزيرة الزراعة والطبيعة وجودة الأغذية في هولندا ورئيسة الدورة السابعة عشرة للجنة.

١١٧ - وقدم عرضا إرنست أولريش فون فايتسكرك، الرئيس المشارك للفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد.

١١٨ - وأدى رئيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ببيان.

١١٩ - وأدى بيانات أيضا ممثلو كل من غابون وجنوب أفريقيا ونيجيريا والسويد وجمهورية فنزويلا البوليفارية واليابان والمملكة العربية السعودية وناميبيا، وكذلك المراقبون عن اليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) ونيبال (باسم أقل البلدان نموا) وشيلي (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ريو) ولبنان (باسم الدول الأعضاء الأمم المتحدة التي هي أعضاء في المجموعة العربية) وإسبانيا وإيطاليا وأيرلندا وغانا ومصر وجمهورية مولدوفا وكينيا.

١٢٠ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٢١ - وفي الجلسة السابعة عشرة، المعقودة في ١٢ أيار/مايو، عقدت اللجنة بالتوازي اجتماعين للمائدة المستديرة رفيعة المستوى حول موضوعي أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة وإدارة التعدين من أجل التنمية المستدامة.

١٢٢ - وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى حول موضوع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، أدلى ببيان مدير شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١٢٣ - وفي الجلسة نفسها، قدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإرنست أولريش فون فايتسسكر، الرئيس المشارك للفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد؛ وكارين تايبال، رئيسة فرقة عمل مراكش المعنية بالبناء والتشييد المستدامين؛ وموهان موناسينغي، رئيس معهد موناسينغي للتنمية، بسري لانكا.

١٢٤ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله بيانات ممثلو كل من إيران (جمهورية - الإسلامية) وبولندا وألمانيا والهند وإسرائيل ونيجيريا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وفرنسا والفلبين وبنغلاديش وسويسرا والأرجنتين والاتحاد الروسي وكوبا وغواتيمالا، وكذلك المراقبون عن سنغافورة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وبربادوس والكاميرون وفنلندا ومصر واندونيسيا وتايلند وتركيا وإكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية كوريا والسودان.

١٢٥ - وأدلى ممثل منظمة العمل الدولية ببيان.

١٢٦ - وأدلى ببيانين ممثلا المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: الأطفال والشباب؛ والمزارعون.

١٢٧ - وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى حول موضوع إدارة التعدين من أجل التنمية المستدامة، أدلت ببيان الأمانة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

١٢٨ - وقدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: صمويل ج. شبيغل، قسم الجغرافيا بجامعة كامبردج؛ وكاثرين ماكفيل، مديرة برامج أقدم، المجلس الدولي للتعدين والفلزات؛ ورودريك إيغرت، أستاذ ومدير بشعبة الاقتصاد والأعمال، كلية كولورادو للمناجم.

١٢٩ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله ببيانات ممثلو كل من إستونيا وبلجيكا ونيجيريا وأستراليا والهند والأرجنتين وغواتيمالا وغابون، وكذلك المراقبون عن إندونيسيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وشيلي وكمبوديا وبيرو وتركيا وغانا وكينيا ومنغوليا وتايلند وجمهورية ترازيا المتحدة وفلندا والسودان.

١٣٠ - وأدلى المراقب عن فلسطين ببيان.

١٣١ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٣٢ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المرأة؛ والشعوب الأصلية؛ وأوساط الأعمال والصناعة؛ والأطفال والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والعمال والنقابات.

١٣٣ - وفي جلستها الثامنة عشرة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، أجرت اللجنة تحاورا وزاريا مع ممثلي منظومة الأمم المتحدة ورؤساء مجالس إدارة منظمات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية، أدلى خلالها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان استهلاكي.

١٣٤ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٣٥ - وأدلى ببيان أيضا ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٣٦ - وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ وأوساط الأعمال والصناعة؛ والعمال والنقابات؛ والسلطات المحلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والشعوب الأصلية؛ والأطفال والشباب؛ والمرأة؛ والمزارعون.

١٣٧ - وأدلى ببيانات ممثلو باكستان والأرجنتين والولايات المتحدة والهند وسويسرا وكولومبيا، وكذلك المراقبون عن أيرلندا وكازاخستان وكينيا وفيت نام وصربيا ومصر وغانا والمكسيك.

١٣٨ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من اتفاقية ستوكهولم وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٣٩ - وأدلى ببيانين مثلا منظمة الصحة العالمية ومرفق البيئة العالمية.

١٤٠ - وفي جلستها التاسعة عشرة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، عقدت اللجنة بالتوازي اجتماعين للمائدة المستديرة رفيعي المستوى حول موضوعي مواجهة التحدي المتمثل في

احتياجات النقل في القرن الحادي والعشرين واستراتيجيات الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٤١ - وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى حول موضوع مواجهة التحدي المتمثل في احتياجات النقل في القرن الحادي والعشرين، أدلى ببيان الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات.

١٤٢ - وقدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: ينس هيوجل، رئيس التنمية المستدامة، بالاتحاد الدولي للنقل على الطرق؛ وجيمس ليدر، أخصائي النقل الرئيسي، شعبة الهياكل الأساسية، بإدارة التنمية الإقليمية والمستدامة التابعة لمصرف التنمية الآسيوي؛ ويان كوبيس، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وبريجيد هايتز - شيرين، المديرية الإقليمية لوزارة النقل في الولايات المتحدة.

١٤٣ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله بمداخلات ممثلو باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وجنوب أفريقيا وأوكرانيا والهند وألمانيا والولايات المتحدة وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرازيل والجمهورية العربية الليبية والأرجنتين وغواتيمالا، وكذلك المراقبون عن إسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والجمهورية الدومينيكية والسودان والنمسا وكمبوديا وبيرو.

١٤٤ - وأدلى المراقب عن فلسطين ببيان.

١٤٥ - وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والسلطات المحلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والأطفال والشباب؛ والنساء؛ والمزارعون (أيضا باسم العمال والنقابات).

١٤٦ - وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى حول موضوع استراتيجيات الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، أدلى ببيان رئيس فرع السياسات العالمية، شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١٤٧ - وقدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: نيكولا روزينسكي، وزير الدولة للبيئة في كرواتيا؛ ون. س. فاسوكي، استشاري إدارة النفايات الصلبة؛ ودونالد كوبر، الأمين التنفيذي لاتفاقية استكهولم؛ ومارتن كايزر، الرئيس المشارك للمجموعة القيادية المعنية بالسياسة العامة الكيميائية والصحة، المجلس الدولي للرابطات الكيميائية.

١٤٨ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله ببيانات ممثلو كل من فرنسا والسويد ورومانيا وإستونيا وبولندا واليابان وإسرائيل ونيجيريا وغواتيمالا والأرجنتين وإيران (جمهورية - إسلامية) وسويسرا وأستراليا وكولومبيا والهند، وكذلك المراقبون عن جمهورية تنزانيا المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وأيرلندا وتايلاند وإندونيسيا وإسبانيا وجمهورية كوريا وتركيا وفنلندا وكينيا ومنغوليا والمكسيك والجمهورية التشيكية والسودان.

١٤٩ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٥٠ - وأدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.

١٥١ - وأدلى ببيان أيضا ممثل المجموعة الرئيسية للمزارعين.

١٥٢ - وفي الجلسة العشرين، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، أجرت اللجنة تحاورا وزاريا بشأن موضوع "سبل المضي قدما"، أدلى خلالها الرئيس ببيان افتتاحي.

١٥٣ - وتلا ذلك تحاور، أدلى خلاله بمداخلات ممثلو كل من الأرجنتين وجنوب أفريقيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والسويد والهند وباكستان والولايات المتحدة وغواتيمالا والجمهورية العربية الليبية ونيجيريا، وكذلك المراقبون عن اليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وغرينادا (باسم أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة التي هي أعضاء في الأمم المتحدة) وإندونيسيا وإسبانيا وبربادوس والنرويج وكينيا والسنغال.

١٥٤ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٥٥ - وأدلى ببيانين أيضا ممثلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

١٥٦ - وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المرأة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والسلطات المحلية؛ وأوساط الأعمال والصناعة؛ والمزارعون؛ والعمال والنقابات؛ والأطفال والشباب.

١٥٧ - وفي الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كلمة أمام اللجنة.

١٥٨ - وأدلى ببيانات ختامية ممثل كندا، وكذلك المراقبون عن اليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وإسبانيا (باسم الاتحاد الأوروبي) وموريتانيا وكازاخستان.

١٥٩ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ وأوساط الأعمال والصناعة؛ والعمال والنقابات؛ والسلطات المحلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والشعوب الأصلية؛ والأطفال والشباب؛ والمرأة.

١٦٠ - وأدلى مدير شعبة التنمية المستدامة ببيان ختامي.

١٦٠ - وأدلى الرئيس بملاحظات ختامية وأعلن اختتام الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

دال - موجز أعده الرئيس

١٦٢ - في الجلسة الخامسة عشرة، عرض الرئيس الجزء الأول من موجز المناقشات.

١٦٣ - وأدلى ببيان ممثلو كل من الأرجنتين، والمملكة العربية السعودية، وسويسرا، وكوبا، واليابان، وكندا، ونيجيريا، والولايات المتحدة والبرازيل فضلا عن المراقبين عن كل من اليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ومصر، وشيلي، وغانا، والمكسيك، والنرويج، وتركيا، وإندونيسيا وكمبوديا.

١٦٤ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٦٥ - وأدلى ببيان ممثلو كل من المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية؛ والمزارعون؛ والعمال والنقابات؛ والأطفال والشباب.

١٦٦ - وفي الجلسة الحادية والعشرين، عرض الرئيس الجزء الثاني من موجز المناقشات.

١٦٧ - وأدلى ببيان ممثلو كل من أستراليا، وكوبا، والأرجنتين، وكندا، والولايات المتحدة، ونيجيريا، وموريشيوس، والاتحاد الروسي، والهند واليابان، فضلا عن المراقبين عن كل من شيلي، وغرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وبربادوس، وإندونيسيا، واليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والمغرب وسويسرا.

١٦٨ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٦٩ - وأدلى ببيان ممثلو كل من المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية؛ والعمال والنقابات؛ والمنظمات غير الحكومية.

١٧٠ - وفيما يلي نص الموجز الذي أعده الرئيس:

الجزء الأول

استعراض المسائل المواضيعية

أولا - مقدمة

١ - اتسمت المناقشات بالغمى والتنوع ولذلك فليس من الممكن الإحاطة في موجز يعده الرئيس بجميع دقائقها ولا المواقف المختلفة التي اتخذتها الوفود المشاركة. ويحاول الموجز التالي أن يعكس عمق المناقشات، والتركيز على المسائل التي جرى تناولها، وإعطاء فكرة عن نطاق ومضمون مختلف وجهات النظر التي أعرب عنها أثناء المناقشة. وليس المقصود به أن يعكس توافقا في الآراء حيث أن من الواضح أنه يمثل تصور الرئيس للمناقشات وليس نصا متفقا عليه.

٢ - وتتيح التنمية المستدامة للبشرية الفرصة لحماية وتحسين الحياة بجميع أشكالها ومظاهرها. وهي تعترف بحق جميع الناس في تحسين نوعية حياتهم والعيش في بيئة صحية. وتتوخى إحداث تحول في القيم والمبادئ التي تؤثر بشكل مباشر على استراتيجيات التنمية وأساليب الحياة.

٣ - وتعتبر السنوات العشر القادمة حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة. وقد أكدت سلسلة الأزمات الأخيرة أوجه الضعف المشتركة وأوجدت إحساسا جديدا بالإلحاح. وأكدت تلك الأزمات على الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي بشكل متزامن لتسريع السعي للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحفاظ على زخم التنمية وتعزيزه، ووقف تصاعد الضغوط على النظم البيئية للأرض وعكس اتجاهه.

٤ - وهذا ما يعطي المزيد من الأهمية لمناقشات الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، فضلا عن المقررات المتوقعة للدورة التاسعة عشرة المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١١.

٥ - وتشمل مواضيع هذه الدورة للجنة التي تعقد مرة كل سنتين، النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، ووضع إطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، هي مواضيع في صميم تحدي التنمية المستدامة. وهي

تؤثر تقريبا على كامل نطاق الاحتياجات البشرية والضرورات الإيكولوجية، بما في ذلك الأمن الغذائي، والصحة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق العمل، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والآثار على البيئة، والتنقل المادي، والمسؤوليات البيئية، والإنتاجية الزراعية والصناعية، والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي.

٦ - وتترابط هذه المواضيع مع بعضها بعضا وكذلك مع غيرها من مواضيع التنمية المستدامة، مما فيها مواضيع الدورات السابقة والقادمة للجنة ومواضيع العديد من المناسبات القادمة الرفيعة المستوى، ومن أبرزها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المزمع عقده في عام ٢٠١٢ في البرازيل. وهناك على سبيل المثال، حاجة إلى تحقيق استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج للحد من التفاوت الصارخ في مستويات الاستهلاك بين الفقراء والأغنياء، ومن كثافة المواد والطاقة للاقتصادات وتوليد النفايات، وبصفة عامة للتمكن من تحقيق مستويات معيشية أرفع مع تقليل الآثار البيئية. وإن تشجيع التغيرات في المواقف والسلوك في مختلف المستويات بحيث تؤدي إلى نظام تجاري أنظف وأكثر إنصافا فضلا عن منتجين ومستهلكين أكثر معرفة، سيجعل من الممكن تحقيق استدامة الإنتاج والاستهلاك.

٧ - وتتيح مواضيع الدورة الحالية للجنة الفرصة للشروع في اتخاذ إجراء منسق ومتسق بشأن العديد من الأبعاد الهامة لتحدي التنمية المستدامة. وإن من شأن وضع إطار عمل دولي قوي ومتناسك مصحوبا بدعم مالي كافي في جميع المواضيع قيد الاستعراض، أن يساعد على توطيد المكاسب، وتوسيع نطاق التجارب الناجحة، وزيادة تأثير المبادرات المحلية والوطنية والإقليمية، ودعم الشراكات الفعالة من أجل العمل.

٨ - وتعتبر ترجمة المقررات إلى أعمال من أهم التحديات في اللجنة. ولضمان التنفيذ الفعال لمقررات لجنة التنمية المستدامة، من المهم التوصل خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة إلى مقررات ملموسة وقابلة للتنفيذ وتضيف قيمة للالتزامات الراهنة. ومن المهم أيضا تعزيز الآليات اللازمة لزيادة فعالية استعراض التقدم المحرز في التنفيذ.

ثانيا - افتتاح الدورة

٩ - افتتح الرئيس، لويس ألبرتو فيراتي - فيليس، وزير البيئة والموارد الطبيعية، غواتيمالا، الجزء المواضيعي للدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠. وشدد الرئيس في بيانه الافتتاحي على تعقد المسائل قيد النظر (النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، ووضع إطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، والروابط المتينة بينها. وشدد على الحاجة إلى حوار شفاف ومفتوح،

وفي المقام الأول على الحاجة إلى العمل. وتختلف الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي تؤثر على المجتمع الدولي عن أزمة البيئة والتنمية المستدامة، لأن الأخيرة لا تلوح لها في الأفق نهاية واضحة كما أن نتائجها لا تزال غير مفهومة تماما.

١٠ - ووجه الرئيس انتباه المشاركين إلى أبرز جوانب المواضيع قيد الاستعراض. وأشار إلى أن التعدين يشكل مسألة بالغة الحساسية؛ وعلى الرغم من إسهامه في إدرار الدخل وإيرادات الحكومة، فمن الممكن أيضا أن يصبح مصدرا للصراع الاجتماعي والمخاطر البيئية والصحية. وسلط الضوء على الحاجة إلى ارتفاع المجتمعات المحلية التي تضررت بشكل مباشر من أنشطة التعدين وعلى الحاجة إلى إدارة الموارد المعدنية من أجل توفير منافع أكبر لمواطني البلد. ويجب ربط الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي إن أُريد لذلك أن يكون ذا أهمية للبلدان النامية. ومن الممكن أن تقدم الشعوب الأصلية دروسا قيمة بشأن ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتحرز البلدان تقدما، وتتخذ إجراءات في كل مجال من المجالات المواضيعية. ومع ذلك، وحتى يتسنى للبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، توسيع نطاق الممارسات الجيدة وتكرارها، فإنها في حاجة إلى نقل التكنولوجيات الملائمة التي لا ينجم عنها الاعتماد على الغير، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بموارد جديدة وإضافية، وبناء القدرات. وينبغي للبلدان أن تسعى إلى تجاوز التقنيات والممارسات التي عفا عليها الزمن من أجل تحقيق الكفاءة في الإنتاج والاستهلاك والهياكل الأساسية ذات كلفة الصيانة المنخفضة.

١١ - وفي الملاحظات الافتتاحية (تلاها الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية)، شدد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة جعل أنماط الاستهلاك والإنتاج في حدود قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل وفي الوقت نفسه ضمان التقارب التصاعدي في مستويات المعيشة في جميع أنحاء المعمورة. وشدد أيضا على أنه رغم حدوث بعض التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات قيد النظر، فإن هذا التقدم كان محدودا بسبب استمرار تدني هذه القطاعات في سلم الأولويات ونقص الموارد المخصصة لها، وندرة البيانات ذات النوعية الجيدة، وضعف القدرات التقنية والمؤسسية في البلدان النامية، وعدم كفاية نقل التكنولوجيات ونشرها.

١٢ - وقامت وفود الحكومات والأمين التنفيذي لاتفاقية ستوكهولم، كمساهمة في الدورة الثامنة عشرة للجنة، بعرض نتائج المناسبات التي عُقدت بين الدوريتين ونظمتها تلك الحكومات، وهي الاجتماع الاستشاري الدولي بشأن توسيع خدمات إدارة النفايات في البلدان النامية (طوكيو، ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠)، واجتماع فريق الخبراء الدولي

بعنوان: منتدى الأمم المتحدة بشأن التخفيف من وطأة تغير المناخ، وكفاءة الطاقة والنقل الحضري المستدام (سيول، ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠)، وحلقة العمل بشأن الدراسات الإفرادية عن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (جنيف، ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، والاجتماع الافتتاحي للمنتدى الإقليمي بشأن مبادرة تقليص النفايات وإعادة استعمالها وتدويرها في آسيا (طوكيو، ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). (للاطلاع على التقارير انظر، http://www.un.org/esa/dsd/csd/csd_csd18_meetoths.html).

ثالثا - الاستعراض الشامل: بيانات عامة

١٣ - تناولت الوفود والمجموعات الرئيسية بالنقاش المسائل الشاملة المتعلقة بالتنمية المستدامة، فضلا عن المواضيع المحددة للدورة الحالية، والتجارب والدروس المستفادة من مختلف المناطق. وترد النقاط الرئيسية بشأن المسائل المواضيعية والإقليمية في الفروع ذات الصلة.

١٤ - وتعتقد هذه الدورة للجنة في وقت حاسم يعكف فيه المجتمع الدولي على الإعداد للعديد من الاجتماعات الرفيعة المستوى، بما فيها الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن استعراض الخمس سنوات لتنفيذ استراتيجية موريشيوس (والتي تعد الدورة الحالية للجنة بمثابة لجنة تحضيرية لتلك المناسبة) والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن التنوع البيولوجي، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٥ - وُسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة المواضيع الخمسة بطريقة شاملة ومتكاملة في سياق التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار دعائمها الثلاثة، الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية. وأكد الكثير من الوفود على الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية على توفير وسائل التنفيذ الكافية. ودعوا إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية وتخفيف عبء الديون والقيود المفروضة على التجارة.

١٦ - وأشارت وفود عدة إلى أن الشعوب التي تزرع تحت الاحتلال الأجنبي تواجه الكثير من التحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية الحالية، ويعود السبب في ذلك على وجه التحديد إلى الافتقار إلى وسائل النقل وضعف إدارة المواد الكيميائية والنفايات. ويشكل هذا تهديدا خطيرا لصحة البشر وللبيئة. وأقترح دفع تعويضات لهؤلاء الأشخاص تعويضا لهم عما أصابهم من ضرر في هذا الصدد. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء تسييس مناقشات اللجنة.

- ١٧ - وأكدت الوفود والمجموعات الرئيسية مجددا على الحاجة إلى زيادة وتعزيز الشراكات فيما بين جميع أصحاب المصلحة، ولاحظت الوفود في هذا الصدد، مع الارتياح القدرة التنظيمية للجنة التنمية المستدامة.
- ١٨ - وأشارت مداخلات عديدة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مشاركة نشطة لجميع المجموعات الرئيسية وتطبيق العلم، والهندسة وتشجيع الابتكار.
- ١٩ - وشددت وفود كثيرة على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا من دون إيجاد حالة من التبعية وبناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل التغلب على العقبات والمعوقات والتحديات في المجالات المواضيعية الخمسة قيد المناقشة.
- ٢٠ - وسلط الكثير من الوفود الضوء على الظروف الخاصة والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما تلك الكائنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجبلية.
- ٢١ - وأعرب الكثير من الوفود عن التزامه بأن يكون استعراض استراتيجية موريشيوس استعراضاً مثمراً ومنتجاً. بما في ذلك هذه الدورة التي هي بمثابة لجنة تحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى. وشددوا على أن برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ لا يزالان يشكلان برامج عمل جوهرية لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة ودعوا المجتمع الدولي إلى أن يبدأ حقبة جديدة للتعاون في هذا الصدد.
- ٢٢ - وأشارت وفود عديدة إلى الآثار السلبية لتغير المناخ على التنمية المستدامة، بما في ذلك التأثيرات الضارة على الهياكل الأساسية للنقل، وتوافر المياه واستخدام المواد الكيميائية، وشددوا على أن إحراز تقدم في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج ومزيج النقل والتكنولوجيات، والحد من الانبعاثات الناجمة عن عمليات التعدين ومعالجة المعادن وإدارة النفايات يمكن لذلك كله أن يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ.
- ٢٣ - وأكدت الوفود وممثلو المجموعات الرئيسية على الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل ودعوا إلى وضع إطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- ٢٤ - وشددت الوفود على المساءلة والشفافية فضلاً عن المشاركة الفاعلة لجميع أصحاب المصلحة.

رابعاً - المناقشات الإقليمية

٢٥ - جرى تنظيم خمس مناقشات إقليمية ومناقشة أقاليمية تفاعلية وذلك من أجل إتاحة الفرصة لتقديم عروض لنتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية وتبادل الخبرات بشأن العقوبات والقيود الخاصة بكل إقليم، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بمجموعة المسائل قيد الاستعراض.

٢٦ - وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى معالجة الفجوة القائمة بين مرحلتي وضع السياسات والتنفيذ، وشدد الكثيرون على الحاجة المستمرة لنقل المزيد من التكنولوجيا وبناء القدرات بشأن مجموعة المسائل، فضلاً عن تقديم الدعم المالي. وشددوا على أهمية اتساق السياسات وتكاملها على الصعد الإقليمي، ودون الإقليمي، والوطني والمحلي.

المناقشات الأقاليمية

٢٧ - أبرز المشاركون أوجه الترابط الهامة فيما بين مواضيع الدورة الحالية، وبين هذه الدورة والدورات السابقة، وكذلك ارتباط هذه المواضيع بالأمن الغذائي وتغيّر المناخ والأزمة المالية. وتكتسي جميع المواضيع، ولا سيما الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، أهمية بالنسبة للمناقشات المتعلقة بتوحي اقتصاد أحضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، التي ستُعقد في العملية التحضيرية وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويدلّ العدد الكبير من الشراكات الأقاليمية والمبادرات المشتركة القائمة على إمكانات التعاون، بما في ذلك تبادل الدروس المستفادة. وثمة خطوة هامة تالية تتمثل في التركيز على المبادرات المشتركة، وبالأخص لتكرار أفضل الممارسات ومنها النهجيات القابلة للتكرار، ولإنشاء شبكات من الخبراء.

٢٨ - وتم إبراز الحاجة إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوطيد النهج العادلة في الأنشطة الإقليمية. ولوحظ أن الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء والأطفال، تواجه ضعفاً بشكل غير متناسب حيال المواد الكيميائية السامة الناجمة عن الأنشطة الصناعية والتعدين، وهي تفتقر إلى المشاركة الكافية في عمليات صنع القرارات. ومن المهم التأكيد على أن طرائق المشاركة تتأثر بالقيم والممارسات الثقافية، وعلى العمل في الوقت نفسه على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة.

٢٩ - وسلّم المتحدثون بمساهمة الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دفع المبادرات المشتركة بين الأقاليم. وتشمل هذه المبادرات الشراكة من أجل العربات وأنوع الوقود الأنظف، وشراكة الطاقة الأحيايية

وشراكة إدماج العلاج في صحة المجتمعات المحلية بين آسيا وأوروبا. وأشار في هذا السياق إلى التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في مجالات من بينها الزراعة والأمن الغذائي.

٣٠ - وضُربت أمثلة هامة عن التعاون بين بلدان الجنوب، ومنها أمثلة على توكي النقل السريع بالحافلات، وأنواع الوقود الأحيائي المستدام، وإدارة المياه، والطاقة المتجددة الصغيرة النطاق. وفي مجال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، هناك حاجة لنقل التكنولوجيا النظيفة، مثل التكنولوجيا المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة والنهوض بالتجارة الخضراء، وتعزيز السياحة لأغراض التنمية المستدامة.

٣١ - ونظرا للدور الذي يقوم به العديد من البلدان النامية كمحاور للتصنيع، لا بد من إيجاد حلول للإنتاج الأنظف تنطوي على دعم المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، مما يفضي لا إلى منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية فحسب، بل أيضا إلى زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل.

٣٢ - وفيما يتعلق بوسائل التنفيذ، جرى مرة أخرى إبراز الحاجة إلى موارد مالية إضافية يمكن التنبؤ بها من أجل ترجمة قرارات لجنة التنمية المستدامة إلى برامج وإجراءات ملموسة. وقُدِّم اقتراح يدعو إلى ربط مناقشات اللجنة بالعمليات والآليات القائمة التي تتناول على وجه التحديد التمويل لأغراض التنمية، وإلى إشراك القطاع المصرفي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، لينشط أكثر في تمويل التنمية المستدامة.

أفريقيا

٣٣ - شددت الوفود الأفريقية على الحاجة إلى الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل سد الفجوة بين السياسات والتنفيذ، وكذلك على أهمية اتساق السياسات وتكاملها على نطاق المواضيع المطروحة على جميع المستويات. فالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تم دمجها في الاتحاد الأفريقي، تتناول كل المواضيع الخمسة المدرجة في الدورة الحالية للجنة التنمية.

٣٤ - وهناك حاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية الحاسمة للنقل مثل الطرق والموانئ والمطارات. فقد دشنت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة ثلاثية مشتركة تُعرف باسم برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

٣٥ - وأشير إلى الحاجة إلى الإدارة والمناولة السليمتين للمواد الكيميائية، خصوصا وأن أفريقيا ستحتاج إلى زيادة فرص الحصول على المواد الكيميائية في الزراعة وفي عملية التصنيع. وكثيرا ما تواجه الحكومات المحلية انعدام القدرات والتمويل، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية.

٣٦ - وأحرزت الدول الأفريقية تقدما في التصديق على الاتفاقات الدولية والمشاركة في العمليات الحكومية الدولية واستحداث سياسات وطنية تهتم بهذه المواضيع. فقد صدق معظم البلدان الأفريقية على الصكوك الدولية ذات الصلة أو انضمت إليها، ومنها اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. وبالإضافة إلى ذلك، عمد ٢٧ بلدا أفريقيا حتى الآن إلى اعتماد اتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة لترجمة التصديق على هذه الصكوك إلى نتائج في مجال التنمية المستدامة، ومنها بروتوكول المسؤولية والتعويض الملحق باتفاقية بازل.

٣٧ - ولاحظت البلدان الأفريقية أن التعدين يمكن أن يشكل أساسا لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وأجرت تقييما للتقدم المشجع الذي أحرزه القطاع في تنفيذ تدابير المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات. وأشار المشاركون إلى ضرورة تقديم الدعم لتنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين، ٢٠٥٠، واعتبروا أيضا أن إقامة روابط أفقية وعمودية مسألة هامة أيضا في النهوض بقطاع التعدين المستدام.

٣٨ - وأظهرت منطقة أفريقيا أنها رائدة لأنها كانت أول من اعتمد إطاراً عشريا للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أقره المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وقد تم تنفيذ مشاريع تجريبية في مجال المدن المستدامة وإدارة النفايات. والزراعة والنظم الغذائية تعتبر هامة لخطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفريقيا نظرا لارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والاعتماد الاقتصادي على القطاع الزراعي في كثير من البلدان. وجرى التشديد على أهمية اعتماد برنامج عالمي جرى في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك توفير موارد إضافية لمواصلة التنفيذ.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ - أبرزت بلدان المنطقة الحاجة إلى قسط أكبر من المساعدة المالية، والحصول على التكنولوجيا، وبناء القدرات لتحقيق التنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الحاجة إلى توسيع نطاق أفضل الممارسات التي كانت ناجعة في المنطقة.

٤٠ - ففي قطاع النقل، أحرزت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نجاحا ملحوظا في تطوير نظم النقل السريع بالحافلات واعتماد الوقود الأحيائي بأنواعه. ويجري في المنطقة وخارجها تكرار نموذج النقل السريع بالحافلات المنفذ بشكل ريادي في بعض مدن هذه المنطقة التي ما فتئت تمسك بعصا السبق في مجال إنتاج واستخدام وأنواع وقود بديلة في النقل، بما في ذلك الوقود الأحيائي. وكانت هناك تحسينات في مجال السلامة على الطرق. والتحديات المتبقية تشمل الزحف الحضري العشوائي، والاعتماد الكبير على النقل الخاص، وضعف تنسيق السياسات لمختلف وسائط النقل، وارتفاع تكاليف النقل بين المناطق وفي داخلها، وخصوصا في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

٤١ - وينبغي منح الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أولوية عالية على الصعيد الوطني والدولي وموارد تتناسب مع تلك الأولوية من أجل الحد من الآثار السلبية على البيئة وصحة الإنسان. ويمكن لإحدى خطط التنفيذ الإقليمية التابعة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، التي تجري مناقشتها حاليا، أن تساعد على تصحيح مواطن الضعف الحالية. بيد أن الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية تحتاج إلى موارد مالية من أجل تحسين التنفيذ.

٤٢ - ويمكن تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال إدارة النفايات. وهناك حاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية القائمة في مجال التخلص من النفايات الخطرة وكذلك لتطوير هياكل أساسية جديدة في هذا المجال. وينبغي تعزيز الدعم المقدم لممارسات الإدارة المتكاملة للنفايات، بما في ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودعا بعض المشاركين قطاع الأعمال وأوساط الصناعة إلى توسيع نطاق دورها في إدارة النفايات في المنطقة، وتقديم التمويل اللازم.

٤٣ - وفي صناعة التعدين، لا تزال أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات محدودة ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى قوّة المنافسة وإلى التحديات التنظيمية التي تواجهها الحكومات. فقد أدى عدم احترام صناعة التعدين لحقوق الشعوب الأصلية وثقافتها إلى معارضة عملية التعدين. وغياب التنظيم أدى بدوره إلى ممارسة أنشطة غير رسمية وغير قانونية في هذا القطاع. ولذلك ينبغي أن يكون دعم الاستثمار في الهياكل الأساسية وتطوير خدمات المجتمع المحلي من بين الأهداف الأساسية لشركات التعدين.

٤٤ - وأحرز تقدّم في وضع خطط عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ووضعت بعض البلدان آليات للإسراع بهذا النوع من الاستهلاك والإنتاج، فيما أقرّت منظمات إقليمية سياسات مشتركة للتعاون. ومع ذلك، لا تزال أنماط الاستهلاك

غير المستدامة متواصلة وهي تتسم بوعي المستهلكين المحدود. ولا بد من زيادة الدعم التقني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تحصل في كثير من الأحيان على أحدث التكنولوجيات النظيفة.

٤٥ - وجرى التسليم بالضعف الفائق للدول الجزرية الصغيرة النامية وما تواجهه من تحديات وما لها من احتياجات خاصة تتعلق بإدارة النفايات والمواد الكيميائية الخطرة ونقلها، وخصوصا عملية التخلص من هذه النفايات عبر الحدود وإلقائها في البحار والمحيطات.

٤٦ - وفيما أشارت بعض الوفود إلى الصلة بين هذه الدورة المواضيعية والاقتصاد الأخضر، أثارت وفود أخرى تساؤلات وانشغالات جادة بشأن تعريف "الاقتصاد الأخضر" وأهميته بالنسبة للقضاء على الفقر ولجوانب العدالة الاجتماعية في المنطقة. وجرى التأكيد على أهمية مساهمة الشعوب الأصلية في مناقشة مسألة الأخذ باقتصاد أخضر، مع مراعاة المعارف التقليدية التي اكتسبتها هذه الشعوب على مرّ القرون في إدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع الجفاف الشديد والفيضانات.

آسيا والمحيط الهادئ

٤٧ - أُحرز تقدّم هائل في ميدان القضاء على الفقر في كثير من البلدان لكن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالمواضيع قيد الاستعراض، ومنها بالأخص موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتم إبراز ضرورة توخي نهج شمولي يجمع كافة المواضيع في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وفي غيرها من أطر التخطيط الإنمائي. ويجري حاليا التحضير للمؤتمر الوزاري السادس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي سيعقد في كازاخستان في عام ٢٠١٠.

٤٨ - وشهدت نوعية الهواء في العديد من المدن في المنطقة تحسّنا على الرغم من أن معظم مستويات الملوثات تظل فوق المستوى المحدّد في معايير نوعية الهواء التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وتم إبراز الحاجة إلى تخفيض الانبعاثات من المركبات الآلية باعتماد معايير أكثر صرامة. وأشار إلى مساهمة الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في تشغيل نظم النقل الجماعي في المنطقة.

٤٩ - وفيما يتعلّق بالمواد الكيميائية، تشمل الإجراءات اللازمة التصديق على الاتفاقات الدولية وتنفيذها، وتعزيز المساعدة التقنية وتدريب الموظفين المحليين، وإدماج إدارة المواد الكيميائية في أولويات التنمية الوطنية.

٥٠ - وتواجه بعض البلدان تحديات ليس فحسب في مجال إدارة التدفقات الحالية من النفايات، ولكن أيضا في الإدارة الآمنة لهذه النفايات والتخلص مما تراكم منها في الماضي، ولا سيما من قطاع التعدين.

٥١ - وشهد الطلب على المعادن في المنطقة زيادة كبيرة، كالطلب على المعادن النادرة ومنها العناصر الأرضية النادرة اللازمة لإنتاج التكنولوجيات النظيفة. وتم التشديد على الحاجة إلى التنفيذ الفعال للمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، وإلى حماية الشعوب الأصلية وثقافتها وتكنولوجياتها وصحتها وما لها من حقوق الإنسان، فضلا عن تقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، جرى إبراز البعد الأخلاقي من خلال مفهوم "أخلاقيات علم الأرض".

٥٢ - واضطلعت البلدان في المنطقة بعدد من المبادرات والنهج الوطنية لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ومن تلك المبادرات والنهج ما يلي: نهج النمو الأخضر، والاقتصاد الدائري، ونهج التخفيض وإعادة الاستخدام والتدوير، واقتصاد الاكتفاء، وإجمالي السعادة الوطنية.

غرب آسيا

٥٣ - في قطاع النقل، بذلت البلدان جهوداً لتحسين كفاءة النقل واستخدام أنواع الوقود الأنظف وتعزيز التعاون الإقليمي. ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز النقل العام ولوضع لوائح بيئية وإنفاذها.

٥٤ - ولا يزال عدم توفر أحدث المعلومات وعدم الحصول على التكنولوجيات، وعدم كفاية القدرات، والإنفاذ غير الكافي للوائح، وضعف التنسيق الإقليمي من المعوقات الرئيسية للإدارة المستدامة للمواد الكيميائية في المنطقة.

٥٥ - وقد أحرز بعض التقدم في جمع النفايات ولكن في كثير من الحالات لا يزال هذا التقدم غير كاف. فقد أُقرَّت لوائح جديدة لكنّ التنفيذ غير ملائم. ولذلك ثمة حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لإدارة النفايات من أجل تحسين جمعها وإعادة تدويرها والتخلص منها. وصدّقت معظم بلدان غرب آسيا على اتفاقية بازل.

٥٦ - ويشكّل التعدين مورداً بالغ الأهمية بالنسبة لأغلبية البلدان في المنطقة. والجهود موجهة نحو تحقيق التكامل في أعمال استخراج المعادن وأنشطة التصنيع. وتشمل التحديات تحسين الهياكل الأساسية وبناء القدرات وإعادة النظر في التشريعات القائمة. ولا تزال المجموعات الرئيسية تساورها مخاوف كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالتعدين، ولا سيما حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

٥٧ - والأخذ بالإنتاج والاستهلاك المستدامين يقتضي ضمينا تسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة من البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن تعزيز القدرات المحلية على الإنتاج النظيف. وقد أنشأت البلدان في المنطقة ١٢ مركزا من مراكز الإنتاج الأنظف.

٥٨ - وينبغي أن يركز الإطار العشري للبرامج على قطاعات المياه والطاقة والسياحة، وكذلك على التنمية الريفية وتعليم أساليب الحياة، باعتبار ذلك من الأولويات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتشارك بعض البلدان في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، ولديها أهداف كمية طموحة بهذا الشأن.

أوروبا

٥٩ - أُفيد بإحراز تقدّم في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في مجال التثقيف، الرسمي وغير الرسمي، للمستهلكين والمنتجين وتوعيتهم بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. واستخدام شركات أصحاب المصلحة المتعددين يُشكل بُعدا أساسيا في وضع سياسات هذا النوع من الاستهلاك والإنتاج. وشملت التحديات التي تم إبرازها كيفية إعادة توجيه سلوك المستهلكين واختياراتهم الشرائية، وتقييم واستيعاب التكاليف الخارجية للإنتاج. وأشار إلى نهج دورة الحياة باعتباره أداة مفيدة لتنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهناك حاجة إلى إطار عشري للبرامج، بما في ذلك التزامات تتعلق بالموارد.

٦٠ - وجرى إبراز أهمية قطاع النقل. وأشار إلى أن النقل ينبغي أن يكون مستداما ومساعدة على التخفيف من آثار تغير المناخ وغير مُسهم في الآثار السلبية المترتبة على صحة الإنسان. والنقل العام الميسور التكلفة مسألة أساسية، ولا سيما لكبار السن. ويمكن لشركات الحكومات مع السلطات المحلية أن تكون فعالة لجملة من الأمور منها تطوير محاور للنقل الجماعي.

٦١ - وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية، أشار إلى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية باعتباره إطارا عالميا هاما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمواد الكيميائية. وسيق كمثل على ذلك تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمواد الكيميائية والمعروفة بنظام تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والترخيص باستعمالها أو تقييد استعمالها (REACH).

٦٢ - وجرى التركيز على ضرورة تحسين كفاءة استخدام الموارد من أجل الحد من توليد النفايات وذكرت في هذا الصدد التجربة الأوروبية في استخلاص الطاقة من النفايات، وهي تجربة يمكنها أن تسهم في مكافحة تغير المناخ.

٦٣ - وتتعلق المخاوف البيئية الرئيسية ذات الصلة بالتعدين في المنطقة باستخدام المياه ومناطق تخزين نفايات المواد الخام. ومن مجالات العمل المستقبلي المذكورة مواصلة تطوير إطار السياسات الشاملة والحاجة إلى اتباع نهج فعالة لتمويل إغلاق المناجم. واقترح التفكير أولاً في تدابير التعامل مع عمليات إغلاق المناجم وإعادة تأهيل مواقعها وإصلاحها عند فتح المناجم. وشدد على أن التعدين يحتاج إلى تقليل آثاره السلبية على البيئة والمجتمع إلى أدنى حد.

٦٤ - وتتطلب الإدارة السليمة والمستدامة لقطاع التعدين الشفافية والحكم الرشيد والحوار المفتوح، وهي أمور يمكن تعزيزها بإقامة الشراكات، ورصد نشاط التعدين من خلال نهج لتقييم دورة الحياة، واستحداثات تكنولوجيات جديدة ونظيفة. ومن أمثلة الممارسات الجيدة المذكورة مبادرة التعدين الخضراء في كندا، ومبادرة الموارد الطبيعية المتاحة التابعة للمجلس الدولي للتعدين والفلزات، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن تطوير أنشطة التعدين.

٦٥ - ويعتبر الاستهلاك والإنتاج المستدامان في المنطقة مسألة شاملة ذات أهمية تربط بين جميع المواضيع قيد النظر. وهناك حاجة إلى التحول إلى استخدام وسائل نقل أنظف، وتعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات عن المواد الكيميائية، ودعم البحث العلمي المتقدم، وتنفيذ نهج التدابير الثلاثة (خفض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها)، والتحول إلى نموذج اقتصادي فعال من حيث استخدام الموارد، وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد، وتطوير مزيج متوازن من الأدوات (الحوافز/التنظيم المباشر) لتشجيع ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

خامساً - مناقشات مواضيعية: النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

ألف - النقل

٦٦ - للنقل آثار إيجابية وأخرى سلبية ذات بال. فتوافر شبكات نقل مناسبة وبأسعار معقولة تمكن الناس من التحرك بحرية، ومن التواصل، ومن الحصول على فرص العمل والتعليم، وتبادل السلع والخدمات، ويمكن أن تسهم أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر. إلا أن قطاع النقل من مستهلكي الطاقة الرئيسيين، مع ما ينجم عن ذلك من تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية.

٦٧ - وجميع وسائل النقل وتدابير إدماجها بفعالية، بما في ذلك النقل البحري والنقل الجوي والطرق والسكك الحديدية، والنقل بوسائل غير آلية، كل ذلك ذو أهمية لا تخفى. فالنظم المتعددة الوسائط بوسعها أن توفر طائفة عريضة من الخيارات لنقل الركاب وشحن البضائع، وأن تمكن البلدان النامية من المشاركة الكاملة في التجارة الدولية فضلا عن تعزيز التجارة الوطنية والإقليمية. وينبغي النظر إلى الاستثمار في النقل العام باعتباره واحدا من الخيارات في إطار عمل يهدف إلى جعل أنظمة النقل أكثر استدامة.

العقبات والمعوقات والتحديات

٦٨ - لا تزال الهياكل الأساسية للنقل وخدماته غير كافية أو منعدمة في كثير من المناطق الريفية في البلدان النامية، مما يجعل من الصعب على الفقراء في المناطق الريفية، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال، الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها ما يتعلق بالصحة والتعليم، ويصعب على العمال الوصول إلى فرص العمل. فحوالي بليون شخص يعيشون على بعد يتجاوز كيلومترين من أقرب طريق سالكة في جميع الظروف الجوية. ويؤدي انعدام الهياكل الأساسية المناسبة للنقل في المناطق الريفية إلى إدامة الفقر، ويعيق تسويق المنتجات الزراعية وغيرها من فرص توليد الدخل، وبالتالي فإن ذلك يعيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٦٩ - وفي كثير من البلدان النامية ومناطقها الحضرية الكبرى، أدى النمو الاقتصادي السريع وتوسعه إلى ارتفاع كبير في الطلب على النقل، مما نتج عنه تفاقم ازدحام حركة المرور وتدهور نوعية الهواء. وتشمل الحواجز التي تحول دون التصدي الفعال للتحديات المتزايدة في النقل الحضري القيود المؤسسية والتمويل غير الكافي، وكذلك عدم كفاية البيانات وقدرات التخطيط، فضلا عن ضعف التنسيق بين القطاعات. ولذلك فإن كثيرا من البلدان غير قادرة على تحقيق المنافع المشتركة المتعددة التي يمكن أن توفرها نظم النقل الحضري العام التي تتسم بالكفاءة والأسعار المعقولة.

٧٠ - ويعتمد النقل بواسطة الآليات ذات المحرك على النفط لتأمين احتياجاته من الطاقة، ويساهم بحصة متزايدة في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ويؤثر سلبا على صحة الإنسان. ويُتوقع في كثير من البلدان أن يواصل عدد السيارات الخاصة النمو إلى حد كبير، ولكن انخفاض مستويات الاستثمار من أجل توفير وقود آمن ونظيف، بما في ذلك

الوقود الأحفوري الأنظف، قد يشكل تحديا حقيقيا. وكثير من الناس في البلدان النامية على علم بوجود خيارات نقل أنظف وأكثر كفاءة، لكن تلك الخيارات كثيرا ما تكون بعيدة المنال بكل بساطة.

٧١ - وفي كثير من البلدان، أدى انعدام الأمن في النقل العام إلى انخفاض جاذبيته وجدواه الاقتصادية.

٧٢ - وأبرزت وفود عدة التحديات الخاصة وتكاليف النقل المرتفعة التي تواجهها أقل البلدان نموا والدول غير الساحلية والبلدان النامية الجبلية، فضلا عن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٣ - وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى الحد من التمويل الموجه إلى تطوير الهياكل الأساسية في العديد من البلدان النامية. وأكدت بضعة بلدان على حاجتها إلى شراء معدات نقل مستعملة بسبب القيود المالية. إلا أن هذا الخيار أقل كفاءة. وينبغي مراعاة هذا الواقع لدى تقديم الدعم المالي للبلدان النامية.

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

٧٤ - لقد نفذت الحكومات الوطنية والمحلية العديد من السياسات والبرامج الناجحة التي تهدف إلى توفير نقل آمن وأكثر كفاءة وبتكلفة معقولة، وذلك بزيادة كفاءة استخدام الطاقة، والحد من التلوث والازدحام والآثار الضارة بالصحة، والحد من الزحف العشوائي للمدن، وفق ما دعت إليه خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. والتحدي المطروح حاليا هو الارتقاء بمستوى هذه الجهود.

٧٥ - وأبلغت عدة وفود عن برامج يجري تنفيذها لتحسين وصول سكان الريف إلى الطرقات ودمج تخطيط النقل في المناطق الريفية والحضرية. وأبلغ عن نتائج إيجابية لتجارب العمل بنظم النقل السريع بالحافلات، والتي بوسعها إحداث زيادة كبيرة في قدرات النقل على طول ممرات النقل في المناطق الحضرية، وتتطلب عادة لبنائها قدرا أقل بكثير من الوقت والمال مما تتطلبه خيارات أخرى. وأبرزت بعض البلدان تحقيق نجاحات في النقل الخفيف بالسكك الحديدية، وشبكات المترو، وأكد بعضها إحراز تقدم في توفير خدمات النقل لذوي الإعاقة. ونفذت بلدان عديدة بنجاح نظم صيانة الطرق المعتمدة على اليد العاملة، فمكّن ذلك من فك العزلة عن المجتمعات الريفية وأتاح لها فرص العمل.

٧٦ - وأفادت بعض البلدان أيضا عن تجاربها الإيجابية في استخدام الأدوات الاقتصادية لتشجيع وسائل النقل الأكثر استدامة. وتستند هذه الأدوات إلى مبدأ تغريم الملوث وتساهم

في إدماج تكاليف النقل الخارجية. ومن أمثلة الضرائب والرسوم الرامية إلى تشجيع النقل الأخضر الرسوم التي بدأ فرضها على المركبات الثقيلة في سويسرا عام ٢٠٠١، مما شجع على تحويل حركة النقل عبر جبال الألب من الطرق إلى خطوط السكك الحديدية.

٧٧ - وذكرت أمثلة ناجحة لفرض رسوم على الازدحام للتشجيع على نقل أكثر استدامة، غير أن نقل تلك التجارب قد يشكل تحديات في المدن المكتظة بالسكان في البلدان النامية حيث الوسائل البديلة ليست متوافرة بعد بصورة كافية.

٧٨ - وتقوم البلدان بتنفيذ تدابير للحد من الاعتماد على استهلاك النفط في قطاع النقل وكذلك لتحسين نوعية الوقود، أو تنظر في إمكانية اتخاذ تلك التدابير. وتشمل هذه التدابير فرض الضرائب على استخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإزالة الرصاص، والحد من الكبريت، ورفع مستوى المعايير الواجب توفرها في العربات، والحد من استيراد العربات المستعملة. وتستعمل تكنولوجيات المعلومات الحديثة أيضا لتقليص تكاليف النقل، والحد من استخدام الوقود والانبعاثات. واستحدثت بعض البلدان نظما للنقل المائي باعتباره بديلا منخفض التكلفة وقليل الانبعاث الكربوني.

٧٩ - وأثبتت بعض الشركات فعاليتها في التصدي لتحديات النقل المستدام، مثل الشراكة من أجل الوقود والمركبات النظيفة.

٨٠ - وأشار إلى مساهمة الوقود الأحفوري والعربات المتعددة أصناف الطاقة في التنمية المستدامة في بعض البلدان، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة التحديات واستغلال الفرص ذات الصلة.

٨١ - وتستفيد العديد من البلدان من النجاحات الأولية التي تحققت في المشاريع الإقليمية والأقليمية لممرات النقل التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية.

٨٢ - ويقوم عدد من البلدان بالفعل بتعزيز الجهود المبذولة في مجال تطوير التكنولوجيا المتعلقة بإمكانات الكفاءة في نظم الدفع التقليدية والتكنولوجيات الحديثة مثل المحركات الكهربائية، مع مصاحبة ذلك جزئيا بوضع المعايير المقابلة.

سبل المضي قدما

٨٣ - إن تعزيز عمليات تغيير الوسائط، والنقل المتعدد الوسائط، والنقل غير الآلي، وزيادة تطوير واستخدام نظم النقل العام، كل ذلك سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز النقل المستدام، وتمكين المجتمعات الريفية من التنقل بسهولة وفك العزلة عنها.

٨٤ - وفي المناطق الريفية، يُعد توسيع شبكات الطرق السالكة في جميع الأحوال الجوية، مع ما يرافق ذلك من تعزيز للمعايير البيئية، أمراً بالغ الأهمية إذا كان المراد إحراز تقدم ذي شأن نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى على وجه الاستعجال.

٨٥ - وبوسع التعاون الدولي والإقليمي أن يسهل استحداث ممرات نقل ويسر للبلدان غير الساحلية الوصول إلى الموانئ.

٨٦ - ويتطلب تعزيز النقل الحضري المستدام تحقيق الاتساق في السياسات واتباع نهج متكامل، بما في ذلك إدماج اعتبارات النقل في سياسات التنمية الحضرية. وبوسع التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي أن يعزز الاستخدام الفعال لوسائل النقل العام ووسائل النقل غير الآلية. وشددت وفود كثيرة على الحاجة المستمرة إلى مشاركة الجمهور في عملية صنع القرار برمتها فيما يتعلق بجميع سياسات ومشاريع النقل.

٨٧ - ويتعين تركيز الاستثمارات على القضاء على اختناقات الهياكل الأساسية، بغية تحسين شبكات النقل المتعدد الوسائط، والحد من الازدحام، وتوفير الوقت وموارد الطاقة. وينبغي في هذا الصدد النظر في المجموعة الكاملة لخيارات التمويل وإقامة الشراكات، بما في ذلك الشراكات بين البلدان، وضمن مختلف المستويات الحكومية وفيما بينها - على الصعيد الوطني والمحلي وعلى صعيد المناطق. ويمكن أن يكون للشراكات بين القطاعين العام والخاص دور هام، وخاصة في إقامة وتشغيل شبكات النقل الحضري، مثل شراكة SmartWay. ووردت الإشارة إلى مزيج من المعايير وأدوات آليات السوق باعتبارها معايير وأدوات ذات فائدة.

٨٨ - وهناك حاجة ماسة إلى موارد مالية إضافية، بما في ذلك من أجل خطط التمويل الابتكاري، فضلاً عن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وذلك لجعل نظم النقل في البلدان النامية أكثر استدامة. وينبغي النظر إلى إقامة نظم النقل السريع بالحافلات والتخطيط المتكامل للنقل باعتبارهما من التدابير الملائمة على الصعيد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات، والتي تستحق أن تحظى بالدعم في إطار آلية التمويل التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٨٩ - ويمكن تعزيز التعاون الدولي من أجل استحداث نظم للطاقة تكون أنظف وأكثر استدامة وذات أسعار معقولة، بما في ذلك زيادة استخدام الطاقة المتجددة، من أجل تعزيز فرص الحصول على الطاقة وزيادة استخدام التكنولوجيات ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة في المبادرات التي تنفذ في قطاع النقل للحد من آثار القطاع على الصحة والبيئة بواسطة

المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي (أي منطقة مراقبة الانبعاثات في أمريكا الشمالية التابعة للمنظمة البحرية الدولية)، وهي مبادرات تشكل أمثلة جيدة للتعاون الدولي. وسيحتاج تعزيز الهياكل الأساسية للنقل وخدمات النقل إلى تحسين عملية جمع البيانات ذات الصلة بالنقل وتحليلها في بلدان عديدة، ويمكن اعتبار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات أداة مفيدة في هذا الصدد.

٩٠ - وتبذل استثمارات كبيرة لتوفير الطاقة التي يحتاجها قطاع النقل في المستقبل. وفي ضوء النمو المتوقع في الطلب على الطاقة المستخدمة في النقل، والانبعاثات ذات الصلة، تشتد الحاجة إلى الإسراع باستحداث تكنولوجيات للنقل تنتج كميات أقل من انبعاثات الكربون وتكون أكثر نظافة وذات كفاءة من حيث استهلاك الطاقة، وتعميم استخدامها، ونقلها إلى البلدان النامية. وينبغي التقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية لمثل هذه الاستثمارات.

٩١ - وتمس الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتحسين سلامة النقل وأمنه، بما في ذلك فيما يتعلق بمراعاة احتياجات النساء والمعوقين والأطفال والشباب.

٩٢ - ويمكن للأدوات الاقتصادية، مثل نظام تجارة الانبعاثات وفرض ضرائب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أن تكون حافزا للحصول على نظام نقل أكثر كفاءة.

باء - المواد الكيميائية

٩٣ - للمواد الكيميائية تأثيراتها الإيجابية الهامة كما لها تأثيراتها السلبية الكبيرة. فمن ناحية، يمكن أن تسهم المواد الكيميائية في تحسين صحة البشر والماشية والحيوانات الأخرى، وفي زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، وما إلى ذلك من جوانب التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون الآثار السلبية المترتبة على الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية في البيئة والصحة البشرية شديدة وطويلة الأمد. وقد تكون هذه الآثار أكثر حدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتتعرض الفئات الأكثر فقرا والشعوب الأصلية والنساء والأطفال للخطر على نحو غير متناسب.

٩٤ - وأحرز بعض التقدم نحو تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ على نحو ما حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أي أن تستعمل المواد الكيميائية وتُنتج بطرق تفضي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الخطرة على الصحة البشرية والبيئة. بيد أن هذا التقدم غير كاف وفيه تفاوت بين البلدان والمناطق.

العقبات والمعوقات والتحديات

٩٥ - تُمثّل ثغرات في تطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عبر مختلف مراحل دورة الحياة وفي القطاعين العام والخاص على السواء. وتشمل هذه الثغرات ما يلي: عدم كفاية المعلومات والبيانات عن السلامة الكيميائية وعن سمية المواد الكيميائية أو عدم توافرها على الإطلاق، وخاصة باللغات الوطنية والمحلية؛ وعدم توافر معلومات كافية عن المواد الكيميائية الداخلة ضمن مكوّنات المنتجات؛ وانعدام الوعي بما قد ينجم عن المواد الكيميائية من مخاطر على البيئة وصحة الإنسان وما ينشأ عنها من مسؤوليات بيئية؛ وعدم توافر القدرات البشرية والتقنية الكافية لتقييم المخاطر والحد منها ورصدها سواء في الحكومات أو المنظمات المعنية بالمصلحة العامة؛ وعدم توافر الموارد المالية والتقنية الكافية، وبالأخص لدى البلدان النامية، لتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية، بما فيها النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٩٦ - ومن التحديات المستمرة أيضا الافتقار إلى بدائل للمواد الكيميائية الخطرة تكون محافظة على البيئة والصحة وفعالة الكلفة؛ وعدم توافر الإجراءات الكافية للحفاظ على صحة العاملين وسلامتهم ومنع حدوث الوفيات والتعرّض للإصابات والاعتلال بالأمراض بسبب المواد الكيميائية؛ وضرورة تحسين مشاركة عموم الجماهير في عمليات تقرير السياسات؛ وعدم تطبيق المبادئ الواردة في الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية؛ ومحدودية ما لدى البلدان النامية من قدرات مؤسسية وتقنية تمكّنها من التصرف حيال النمو السريع للصناعات الكيميائية؛ والتخلّص من المواد الكيميائية السامة والمنتجات المشعّة وتصريفها في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وكذلك في مناطق الشعوب الأصلية؛ والتكلفة العالية لمعالجة المواقع الملوثة والعبء الذي تشكّله المواد الكيميائية التي بطل استخدامها.

٩٧ - ولا يعرف في الوقت الحالي إلا القليل عن المخاطر المحتملة للجزيئات النانوية التي تستخدم بالفعل في طائفة واسعة من المنتجات المنزلية والصناعية والغذائية في ظل غياب المعلومات الوافية عمّا إذا كانت مأمونة.

٩٨ - وحجم إنتاج المواد الكيميائية وتجارها واستخدامها حول العالم في ازدياد، وتضع أنماط النمو هذه عبئا متناميا على كاهل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبالأخص أقلها نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لذلك، يلزم إحداث تغييرات جذرية في أسلوب إدارة المجتمعات للمواد الكيميائية.

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

٩٩ - سلّم المندوبون والمجموعات الرئيسية بأن النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية يشكل إطارا عالميا متعدد الجهات الفاعلة لتعزيز القدرة على تطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتضييق الفجوة الموجودة على صعيد القدرات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتمثل إحدى الخطوات الهامة في اعتماد وتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف كاتفاقيات بازل وروتتردام وستكهولم وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. غير أنه ما زال هناك تحلّف في تنفيذ معظم هذه الاتفاقات، وهو ما يسترعي الاهتمام على سبيل الأولوية، وخاصة فيما يتعلق بتدفقات الموارد ونقل التكنولوجيا.

١٠٠ - ورحّبت بعض الوفود بنتائج الاجتماع الاستثنائي المتزامن للأطراف في اتفاقيات بازل وروتتردام وستكهولم، وسلّطت الضوء على ضرورة التعاون والتنسيق باستمرار بين الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والصكوك المتعلقة بالنفايات.

١٠١ - وقد اتّخذت إجراءات هامة على الصعيدين الإقليمي والوطني تشمل ما يلي: وضع خطط وطنية لإدارة المواد الكيميائية؛ وحظر أو تقييد استخدام بعض المواد الكيميائية السامة، وخاصة مبيدات النفايات؛ وإجراء عمليات فحص منهجية لمخزونات المواد الكيميائية المحلية المتداولة تجاريا؛ وإنشاء نظم لتقييم المخاطر التي تهدّد البيئة والصحة؛ وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ الكيميائية؛ وصياغة التشريعات المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار البيئية والتعويض عنها؛ وتنسيق التحرك الحكومي لمنع العمليات غير القانونية لنقل النفايات الخطرة عبر الحدود؛ وتطبيق آليات تنظيمية من قبيل آلية الاتحاد الأوروبي التي تحدّد قواعد تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وإصدار التراخيص لها وتقييدها؛ وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص والقيام بمبادرات طوعية من قبيل الخطة الكندية لإدارة المواد الكيميائية، ومبادرة الرعاية المسؤولة، والاستراتيجية العالمية للمنتجات. ومع ذلك، أعربت بضعة وفود عن قلقها من أن تشكّل هذه الآليات والمبادرات شكلا من أشكال الحواجز غير التعريفية للتجارة الدولية.

١٠٢ - ويمكن للمراكز الإقليمية المنشأة في إطار الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية أن تؤدي دورا هاما في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وقد ولّدت الشراكات الإقليمية تعاونا على الصعيد العملي وساعدت على تطبيق نظم إدارة المواد الكيميائية. كما يقدّم المجتمع المدني وسائر الجهات المعنية إسهامات هامة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأشار إلى برنامج مخزونات أفريقيا كشراكة ناجحة للتصدّي لمسألة الإدارة السليمة لمبيدات الآفات.

سبل المضيّ قدما

- ١٠٣ - جرى التشديد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات العالمية القائمة، بما فيها النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وأشار إلى أن هناك مجالا لإضفاء مزيد من المرونة على القواعد التي ينطوي عليها النهج الاستراتيجي.
- ١٠٤ - وأكدت وفود عديدة على وجوب إحالة النتائج التي تخلص إليها اللجنة إلى سائر المنتديات التي تتناول مسائل المواد الكيميائية.
- ١٠٥ - وطلب بعض الوفود توليد تدفّقات كافية من الموارد الإضافية التي يمكن التنبؤ بها ونقل التكنولوجيا، وذلك في ظل مبادئ ريو، ولا سيما مبدأ الاضطلاع بمسؤوليات مشتركة ولكن متباينة.
- ١٠٦ - وطُرحت اقتراحات لإنشاء ترتيبات جديدة للتمويل، ومن ذلك على سبيل المثال إنشاء صندوق متعدّد الأطراف على غرار الصندوق الخاص بروتوكول مونتريال، وكذلك تطوير برنامج البداية السريعة الخاص بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بحيث يصبح ترتيبا تمويليا مستداما. أشار إلى قيام مرفق البيئة العالمية بجعل الملوّثات العضوية الثابتة من مجالات تركيزه، واقترح جعل المواد الكيميائية بنطاقها الأعمّ من مجالات التركيز. ونودي بمشاركة القطاع الخاص وسائر الجهات المعنية، كالمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجمعيات العلمية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. كما أبرزت الوفود أهمية تضمين التكاليف بطرق منها الصكوك الاقتصادية على سبيل المثال.
- ١٠٧ - وأشار عدد من الوفود إلى أهمية تعزيز نقل التكنولوجيا بسبل منها النظر في التخفيف من صرامة قواعد حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لبعض الابتكارات، بينما أكّدت وفود أخرى على ضرورة تعزيز حقوق الملكية الفكرية.
- ١٠٨ - ودعا بعض الوفود أيضا إلى إقامة نظام لمنع نقل التكنولوجيات المتقدمة إلى البلدان النامية ولتشجيع تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا على نحو تعاوني.
- ١٠٩ - وأشارت الوفود إلى ضرورة إدارة المواد الكيميائية عبر مختلف مراحل دورة الحياة. ودعت إلى الإسراع بعملية التصدّي لمشكلة مبيدات الآفات المتقدمة التي تهدّد البيئة وصحة ملايين البشر نتيجة لإدارة المواد الكيميائية على نحو غير سليم والإفراط في استهلاك مبيدات الآفات. وجرى التأكيد على أن إدارة الآفات بشكل متكامل قد تؤدي إلى الإقلال من استخدام المواد الكيميائية في الزراعة.

١١٠ - ومن التدابير العملية التي يمكن اتخاذها على الصعيد الدولي إنشاء آلية دولية لدعم التنقيف وبناء القدرات في سبيل تنفيذ الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية؛ وزيادة دعم المراكز الإقليمية كآلية لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية؛ وتحسين نشر وتبادل المعلومات بشأن مسائل السلامة الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية التي تنطوي على أخطار محتملة وتدخل في تركيب بعض المنتجات؛ وتنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتوسيمها واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالسلامة في استخدام المواد الكيميائية في العمل (رقم ١٧٠)؛ والتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق؛ وإقامة شراكات لتقييم المخاطر والأخطار والتعريف بها؛ والتصدي للقضايا الناشئة مثل المواد النانوية والنفايات الإلكترونية.

١١١ - وأشار العديد من الوفود إلى ضرورة فرض جزاءات على التصدير غير القانوني للنفايات الكيميائية الخطرة إلى البلدان النامية ومراقبته. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة تكاليف التخلص التي تتكبدها البلدان النامية، ولا سيما من خلال بدء نفاذ بروتوكول المسؤولية والتعويض الملحق باتفاقية بازل وتنفيذه بشكل كامل.

١١٢ - وشدد العديد من الوفود على ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالمواد الكيميائية. وينبغي التشجيع على زيادة التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية، إلا أن بعض المندوبين أشار إلى أن هذا لا يكفي وحده لسد فجوة التنفيذ. وشدد العديد من المندوبين أيضاً على أنه لا ينبغي لهذه العملية أن تنتقص من استقلالية كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات وأنه ينبغي زيادة الدعم المالي المقدم لكل منها.

١١٣ - وجرى التشديد على وجوب قيام القطاع الصحي بدور أنشط في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، كأن تتم مثلاً الاستعانة بخدمات مكاتب منظمة الصحة العالمية لتعزيز التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي.

١١٤ - وعلى الصعيد الوطني، تشمل مجالات العمل ذات الأولوية تعزيز التشريعات الوطنية، مع إقامة تعاون دولي والاضطلاع بالتدريب في مجالي الإنفاذ والامتثال؛ ودمج إدارة المواد الكيميائية في أولويات التنمية الوطنية وفي الميزانيات الوطنية؛ وإنشاء آليات للتعاون بين القطاعات في جميع البلدان؛ وتعزيز القدرات في مجال تقييم مخاطر المواد الكيميائية، بما في ذلك القدرات البشرية والمختبرات؛ وتطوير منتجات وتكنولوجيات بديلة أكثر أماناً ليستعاض بها عن معظم المواد الكيميائية الخطرة؛ وتوسيع نطاق برامج الرصد بطرق منها

إنشاء سجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها؛ وتعزيز الشراكات والمسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع المواد الكيميائية.

١١٥ - ومن أهمّ متطلبات الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية تحسين معارف جميع الأطراف المعنية الوطنية، بمن فيها الخبراء والمشرّعون والسياسيون ومقرّرو السياسات والمزارعون والعمّال والمنظّمات العامة والوطنية، وتحسين ما يحصل عليه هؤلاء من تدريب وإذكاء وعيهم. ومن المهم تعزيز الحق في المعرفة وتحسين نشر وتبادل المعلومات بشأن مسائل السلامة الكيميائية، بما فيها مسألة المواد الكيميائية التي تنطوي على مخاطر محتملة وتدخل في تركيب المنتجات.

جيم - إدارة النفايات

١١٦ - لقد نتج عن النمو الاقتصادي السريع، وتغيّر توجّهات السلوك وأساليب الحياة، وأتباع أنماط استهلاكية غير مستدامة، والتحصّر السريع في أجزاء كثيرة من العالم أن حدثت زيادة كبيرة في استهلاك المواد الخام والموارد الطبيعية، وفي زيادة حجم النفايات وتنوعها. وأصبحت إدارة النفايات بكفاءة مسألة حاسمة الأهمية لمكافحة الفقر وسيظل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها ما يتصل بالصحة العامة من الأهداف الإنمائية للألفية، أمراً بعيد المنال ما لم ينصبّ التركيز على إدارة النفايات بفعالية.

١١٧ - ويشكّل غياب الإدارة السليمة للنفايات خطراً يهدّد صحة الإنسان ورفاهه، ويهدّد موارد النظام الإيكولوجي، ويسهم في تغيّر المناخ، ويزيد من سرعة تدهور الأراضي، وقد يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية. ونظراً لأن الشباب والأطفال والنساء وأبناء الشعوب الأصلية يحظون بنسب عالية من المشاركة في القطاع غير الرسمي لإدارة النفايات، فإنّ جلّ هذه الآثار السلبية يلحق بهذه الفئات المجتمعية على نحو غير متناسب.

العقبات والمعوقات والتحدّيات

١١٨ - تواجه البلدان النامية بصفة خاصة تحدّيات شديدة الصعوبة في إدارة نفاياتها بشكل سليم، وتُبذل الجهود لتقليل أحجام النفايات ولتوليد الأموال الكافية لإدارتها. وتعود المعوّقات الرئيسية في المقام الأول إلى الافتقار إلى التخطيط السليم لإدارة النفايات الحضرية؛ والافتقار إلى الموارد؛ وعدم كفاية الهياكل الأساسية؛ وارتفاع تكاليف معالجة النفايات؛ وعدم توافر فرص الحصول على التكنولوجيات الملائمة؛ وعدم توافر البيانات والمعلومات الكافية عن الكميات الحالية والمتوقعة لمختلف أنواع النفايات المتولّدة؛ وضخامة ما ينطوي

عليه التعامل مع النفايات القابلة لإعادة التدوير من تكاليف نقل وطاقة؛ وعدم وجود وعي كاف بأهمية مسألة إدارة النفايات.

١١٩ - وتمثل إدارة النفايات الخطرة تحديًا متناميًا في كثير من البلدان، ولكن التحدي الأكبر هو الذي تواجهه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فالإدارة الفعّالة في هذه البلدان تواجه معوّقات على صعيد التمويل والتكنولوجيا والخبرة الفنية. ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر لأن مسألة السلامة لا تزال تشكّل أمرا حيويًا بالنسبة للعمّال وعامة الجمهور.

١٢٠ - ومع أن هناك صكوكا دولية تتناول نقل النفايات عبر الحدود، فقد أشارت فود عديدة إلى أن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، بما في ذلك النفايات الإلكترونية، لا يزال من أهم المسائل الباعثة على القلق.

١٢١ - ومن المهمّ أن تتمّ إدارة النفايات المشعّة بصورة مأمونة وسليمة بيئيًا، بما في ذلك تقليلها إلى الحدّ الأدنى ونقلها والتخلص منها. وهناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير من أجل التوصل إلى أساليب لمعالجة النفايات المشعّة بشكل مأمون وسليم بيئيًا.

١٢٢ - وأشار بعض الوفود إلى ضرورة رصد عمليات التخلص من النفايات الخطرة، ولا سيما في مرحلة التخلص منها نهائيًا، تعزيزًا لتنفيذ اتفاقية بازل.

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

١٢٣ - جرت الإشارة إلى عدد من أفضل الممارسات المتعلقة بطرق جعل النفايات موردا قيما ومصدرا لفرص العمل بما في ذلك للمجتمعات المحلية الشديدة الفقر. فعلى سبيل المثال، قد يشكل تحويل النفايات العضوية إلى سماد و/أو إلى غاز حيوي أسلوبا فعالا من حيث التكلفة ومستداما لإدارة النفايات وإنتاج مغذيات التربة، وموارد للطاقة والوقود للأسر المعيشية المنخفضة الدخل. ويكتسب هذا أهمية خاصة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء ومن الممكن تشجيعه عن طريق حظر التخلص من النفايات التي تحتوي على كمية كبيرة من المواد القابلة للتحلل الحيوي. وقد ثبت أن لنفايات قصب السكر فائدة خاصة للتوليد المشترك للطاقة الكهربائية في بعض البلدان النامية.

١٢٤ - ويتسم تحديد استراتيجية طويلة الأجل لإدارة النفايات للعقود المقبلة بأهمية حاسمة لتعزيز الإدارة المستدامة للنفايات. وحددت بعض البلدان أهدافا كمية لتوليد النفايات لكل أسرة من الأسر المعيشية، ومعدلات لإعادة تدوير المواد والمخلفات، وعدد محارق النفايات

ومدافنها. وينبغي أيضا فصل النفايات التي لا يمكن منعها واستخدامها لأقصى حد ممكن عن طريق تجهيزها لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

١٢٥ - ومن الممكن تشجيع تطبيق نظم الامتيازات وتحميل النفقات لإشراك القطاع الخاص في عملية جمع النفايات. وبغية تعزيز الجهود الوطنية المبذولة من أجل الإدارة الفعالة للنفايات، تعكف بعض البلدان على إعداد برامج وسن تشريع بشأن توسيع نطاق مسؤولية المنتجين، تشجع على إعادة التدوير وتثبيط إنتاج السلع التي تصعب إعادة تدويرها. وقد ثبتت أهمية هذه الأنواع من المبادرات في مجالات كالتغليف، وإطارات العجلات المستعملة، والأجهزة الإلكترونية، والسيارات، والبطاريات والدهانات. وقد ساعدت الأدوات الاقتصادية ونظم الحوافز في حالات كثيرة على الحد من توليد النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير.

١٢٦ - وتتيح نظم إدارة النفايات عن طريق الإنترنت مقارنة المدخلات، وتحليلها، وتسجيلها وإدارة المعلومات بشأن النفايات طيلة دورة حياة المنتج بأكملها.

١٢٧ - وفي بعض البلدان، أصبح جمع أوعية مبيدات الآفات من الأولويات الوطنية، وحقت بعض البلدان معدلات عالية جدا في هذا الصدد. وجرى تعديل القوانين الوطنية المتعلقة بالتخلص من أوعية مبيدات الآفات الفارغة بغرض توزيع المسؤوليات على جميع أجزاء سلاسل الإنتاج والاستهلاك، بالاعتماد على مشاركة المزارع إلى حد كبير.

١٢٨ - وجرى في بعض الحالات تحفيز الحد من النفايات، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة عن طريق فرض ضرائب على مستخدمي مدافن النفايات، وبالتالي توليد إيرادات من أجل مشروعات إعادة التدوير والاستعادة.

سبل المضي قدما

١٢٩ - وأشير إلى أن الاقتصاد الخالي من النفايات، والاعتراف بالنفايات كمورد ومنع النفايات وتقليصها إلى الحد الأدنى بوصفها مفاهيم قيمة لتوجيه العمل في مجال النفايات. وقد دلت التجربة على ضرورة معالجة إدارة النفايات من خلال اتباع نهج متكاملة. وينبغي لعمليات الحد من إنتاج النفايات، وإعادة تدويرها وإعادة استعمال المواد أن تشكل الأساس للإدارة المستدامة للنفايات. ويمكن للمزيد من تطبيق مسؤولية المنتجين الواسعة النطاق أن يساعد في هذا الصدد.

١٣٠ - وثمة حاجة لموارد مالية جديدة وإضافية، بوسائل تشمل وضع صكوك مالية مبتكرة تركز للإدارة المستدامة للنفايات في البلدان النامية وتنفيذ هذه الصكوك.

١٣١ - ودعا العديد من المندوبين إلى توسيع نطاق تصديق وتنفيذ الصكوك والبروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بنقل النفايات الخطرة، ولا سيما تعديل اتفاقية بازل المتصل بالحظر وبروتوكول بازل المتعلق بالمسؤولية والتعويض. ودعوا أيضا إلى زيادة فعالية إنفاذ اتفاقية باماكو واتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى مساعدة البلدان النامية على التنفيذ التام لهذه الصكوك، ولتعزيز التعاون مع الهياكل الإدارية للعمليات والصكوك الحكومية الدولية ذات الصلة.

١٣٢ - وتدعو الحاجة أيضا لإجراءات الإنفاذ الموجهة، وبوجه خاص لتحسين اكتشاف شحنات النفايات غير القانونية على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء، على النحو الذي تمثله الإجراءات المتعلقة بشحن النفايات عبر الحدود للشبكة الأوروبية لتنفيذ وإنفاذ قانون البيئة - وعملية ديمتير لمنظمة الجمارك العالمية.

١٣٣ - وعلى الصعيد الوطني، قد تكون هناك حاجة إلى توسيع نطاق الصكوك القانونية لتشمل أحكاما جنائية لانتهاكات لوائح النفايات الخطرة. وثمة حاجة عاجلة للاستثمار في مجال التخلص من النفايات المحلية الخطرة في الكثير من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الكثير من البلدان على الحاجة لإيلاء اهتمام خاص بالإدارة السليمة للزئبق، والسايينيد، ومبيدات الآفات وغيرها من النفايات الخطرة.

١٣٤ - وتتطلب التدفقات الناشئة الجديدة للنفايات مثل النفايات الإلكترونية، والبلاستيكية في البيئة البحرية، والزيوت ومواد التشحيم اتخاذ إجراءات خاصة على الصعيدين الدولي والمحلي بهدف زيادة معدل الاسترداد في جميع أنحاء العالم. ويجب التصدي لهذه التدفقات من خلال برامج ملائمة وتكنولوجيات سليمة بيئيا لتعزيز استرداد المواد والطاقة.

١٣٥ - وثمة حاجة لبناء القدرات المحلية في البلدان النامية على التصدي لتدفق النفايات الإلكترونية. ويجب بصفة خاصة التصدي على وجه السرعة لشحنات النفايات الإلكترونية إلى البلدان النامية بوصفها أجهزة مستعملة والسلع التي قاربت فترة صلاحيتها على الانتهاء. واقترح الكثير من الوفود أن تتحمل شركات الإلكترونيات المسؤولية الكاملة عن إعادة تدوير منتجاتها.

١٣٦ - وينبغي أيضا التشديد على إعادة التدوير الآمنة والسليمة بيئيا للسفن على النحو المنصوص عليه في اتفاقية هونغ كونغ الدولية المتعلقة بإعادة التدوير الآمنة والسليمة بيئيا للسفن لعام ٢٠٠٩.

١٣٧ - وينبغي دعم وضع صكوك للسياسات العامة تشجع على منع النفايات والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن استناداً إلى مبدأ الملوث يدفع أو مبدأ توسيع نطاق مسؤولية المنتج. وينبغي أن تشمل هذه الصكوك أحكاماً لمشاركة المجتمعات المحلية.

١٣٨ - وللحصول على الموارد المالية والتكنولوجية أهمية بالغة للنهوض بالإدارة المستدامة للنفايات: وهناك حاجة للاستثمارات في مجال الخيارات القليلة التكلفة لإدارة النفايات، وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها والتخلص منها، فضلاً عن استخلاص الطاقة من النفايات، وبصفة خاصة الخيارات المناسبة للمجتمعات المحلية الفقيرة التي يمكن تكرارها على نطاق واسع.

١٣٩ - وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكن إنشاء منتدى عالمي بشأن إدارة النفايات من أجل نشر المعلومات وتبادلها، والارتقاء بالممارسات الجيدة والنهوض بالشراكات.

١٤٠ - وينبغي تعزيز المبادرات الإقليمية التي تشجع على التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، مثل منتدى التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير في آسيا. وسيؤدي هذا العمل إلى زيادة قدرات البلدان في المنطقة عن طريق تبادل المعلومات والمعارف لتعزيز تخفيض النفايات إلى الحد الأدنى، والتصدي لتحديات الإدارة المحلية للنفايات وتخفيض نقل النفايات عبر الحدود إلى أدنى حد ممكن.

١٤١ - وبما أن التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي وحملات التوعية العامة ذات أهمية حيوية لتغيير المواقف السلوكية وتشجيع تخفيض النفايات إلى الحد الأدنى والتخلص منها على نحو آمن وسليم بيئياً، ولذلك ينبغي تعزيزها. وتعتبر إقامة الشراكات والحوارات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل المجتمع، مثل الشباب والأطفال والنساء والشعوب الأصلية، ذات أهمية حاسمة في التأثير على هذه المواقف السلوكية وتغييرها.

١٤٢ - كما أن هناك ضرورة للتعاون الدولي لتعزيز بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم واضعو السياسات على الصعيد المحلي فضلاً عن تشجيع البحث العلمي المتقدم. وهناك حاجة أيضاً لتحسين البيانات على الصعيد الدولي بشأن مختلف أنواع النفايات.

١٤٣ - ويتطلب تحسين إدارة النفايات الزراعية تعزيز الدعم المقدم إلى المزارعين، ولا سيما في البلدان النامية، وإتاحة إمكانية الحصول على المعارف بشأن أفضل الممارسات في مجال الزراعة المستدامة بما في ذلك التجارب الناجحة في جمع أوعية مبيدات الآفات الفارغة،

وتتسم معالجة مسألة نفايات المواد الغذائية وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد إلى الحد الأدنى بالأهمية بالنسبة للأمن الغذائي.

دال - التعدين

١٤٤ - تكتسي صناعات التعدين بأهمية بالغة للكثير من البلدان ولا سيما البلدان النامية. وللتعدين، والمعادن والفلزات أهمية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. والمعادن ضرورية للحياة الحديثة. ومن الأهمية بمكان للبلدان النامية التأكيد على تنفيذ حقوقها السيادية على الموارد الوطنية من خلال تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية لمنع الآثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن التعدين.

١٤٥ - ويتيح التعدين، عندما يُدار بشكل صحيح، الفرصة لحفز التنمية العريضة القاعدة بل وللحد من الفقر. وقد وُضعت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة نُهج طوعية مثل المجلس الدولي للتعدين والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن الآثار البيئية والثقافية والاجتماعية للتعدين لم تلق العناية الكافية في كثير من الحالات. ودُعي إلى اتباع نهج شامل، يمكن أن تناوله لجنة التنمية المستدامة أيضا في دورتها التاسعة عشرة. وأعرب بعض الوفود عن ضرورة قيام الأمم المتحدة بدعم نهج يقوم على المبادئ في مجال التعدين، في حين أكد آخرون على ضرورة مواصلة العمل على تطوير إطار شامل للسياسات.

١٤٦ - ويمثل الحكم الرشيد على جميع المستويات شرطا لازما لإسهام التعدين في التنمية المستدامة، بما في ذلك سيادة القانون فضلا عن سلوك الحكومات والشركات الأخلاقي، والخاضع للمساءلة والمتسم بالشفافية احترام السيادة الوطنية في الوقت نفسه. ويكتسي تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، بما فيهم المجتمعات المحلية وجماعات الشعوب الأصلية والمرأة، كى يضطلعوا بدور فعال في تنمية التعدين أهمية حاسمة.

١٤٧ - ويتمثل التحدي في تعزيز أنشطة التعدين المتكاملة التي تدعم المجتمعات والاقتصادات المحلية، وتحافظ في الوقت نفسه على التنمية الاجتماعية وتعمل على حماية البيئة والثقافات، تمشيا مع مبادئ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وثمة حاجة لإدراج قطاع التعدين في صميم التنمية الطويلة الأجل للاقتصادات الوطنية وإيجاد روابط مع هذه الاقتصادات لتعزيز إسهامها في التنمية المستدامة. وثمة حاجة أيضا لضمان التوزيع المنصف للفوائد الناجمة عن التعدين فيما بين المواطنين. وينبغي أن تعود أنشطة التعدين بالفائدة على ثقافات المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتحترم تلك الثقافات.

العقبات والمعوقات والتحديات

١٤٨ - لا تزال هناك احتياطات كبيرة من المعادن في كثير من البلدان لم تستكشف أو تستغل بكاملها. وتعود أسباب ذلك إلى عدم توفر البيانات والمعلومات، والافتقار إلى الاستثمار في هذا القطاع (الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر)، وعدم توفر الهياكل الأساسية اللازمة لتنمية المشاريع الرئيسية.

١٤٩ - ويجب أن تحظى مشاريع التنمية برضا المجتمعات المحلية وموافقتها المسبقة والحررة وأن تحترم سيادة الوطنية.

١٥٠ - وقد توافق بعض البلدان التي تفتقر إلى القدرات المالية والتكنولوجية اللازمة لاستخراج المعادن على عقود تعدين مجحفة لتطوير المعادن. ويمكن أن يكون الحوار مع الشركات المتعددة الجنسيات شاقا. وهناك حالات من الممارسات غير الأخلاقية للأعمال التجارية وعدم الشفافية والمساءلة، وعدم احترام حقوق وثقافات المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مما يؤدي أحيانا إلى توترات ومواجهات اجتماعية فضلا عن عدم الاستقرار السياسي.

١٥١ - ويؤدي ضعف الأطر القانونية والتنظيمية لحماية البيئة في أنشطة التعدين والافتقار إلى الحكم الرشيد وقدرات الإنفاذ في المؤسسات الحكومية إلى إعاقة تحقيق التنمية المستدامة من خلال أنشطة التعدين.

١٥٢ - وتخلف الكثير من عمليات التعدين وراءها مسؤوليات بيئية ثقيلة، وتأثيرا كبيرا على البيئة وتركة إنسانية سلبية. ويحد تدهور الأراضي الناجم عن التعدين من استخدام تلك الأراضي للزراعة وغيرها من السلع الأساسية التقليدية. ويقع عدد من مناطق عمليات التعدين بالقرب من النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي المعرضة لخطر شديد. ولا تلق الآثار الصحية الواقعة على العاملين والمجتمعات المحلية المجاورة التعويضات الكافية في كثير من الأحيان.

١٥٣ - وفي بعض الحالات، يجري تحويل تكاليف تركة المناجم المهجورة وغيرها من المسؤوليات الصحية والبيئية والتكاليف الناجمة عن التعدين إلى الحكومات المضيفة. ولا تكفي المكاسب التي تحققها الحكومات من التعدين دائما لتغطية تكاليف إعادة التأهيل. وتبدأ المسؤولية عند فتح المناجم وتستمر إلى ما بعد إغلاقها. ويجب تحديد المسؤولية البيئية لعلاج المواقع والتنظيف تحديدا واضحا.

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

١٥٤ - من أجل تشجيع الاستثمار في هذا المجال، يجب توافر الحكم الرشيد على جميع المستويات وكذلك استقرار السياسات العامة. ولهذا الدور التنظيمي والرقابي الذي تضطلع به الحكومة والمجتمع الدولي أهمية حاسمة. ويجب أن يصاحب ذلك احترام شركات التعدين لأفضل الممارسات مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد تقارير عن الاستدامة.

١٥٥ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تم وضع وتبادل عدد من الممارسات السليمة بما في ذلك الممارسات المتعلقة بمبادئ الحكم الرشيد والتعدين المستدام؛ والسلامة والصحة في المناجم، بما في ذلك في مناجم التعدين على نطاق صغير؛ وإدارة نفايات الخامات والحجارة؛ وإعادة تأهيل المناجم المهجورة والمهملة؛ وبرامج التعاون المهادفة لتشجيع التعلم المستمر لفائدة المديرين التنفيذيين في مجال صناعة التعدين وفي الحكومات.

١٥٦ - وتمت الإشارة إلى عدد من الأطر المهادفة إلى تحسين شفافية واستدامة أنشطة التعدين مثل عملية كيمبرلي ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية؛ واستراتيجية المسؤولية الاجتماعية لشركات قطاع التعدين الكندية العاملة في الخارج؛ وقوانين التعدين الوطنية؛ واستثمار حصة من الإيرادات في صناديق مكرّسة لهذا الغرض مثل صناديق إعادة تأهيل مواقع التعدين وصناديق إعادة توزيع الإيرادات؛ وخطّة عمل الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي؛ ومخطط ناتورا ٢٠٠٠ الذي يتبع نهجا قائما على احترام المناطق التي ينبغي أن لا تجري فيها أنشطة تعدين نظرا لنسبة تنوعها البيولوجي العالية والتي تُطلق عليها تسمية المناطق المحظورة.

١٥٧ - ودُكرت بعض شراكات التنمية المستدامة. ومن بين الأمثلة على هذه الشراكات شراكة تسويق الميثان، وشراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمدونة الدولية لإدارة السيانيد.

سبل المضي قدما

١٥٨ - يُعتبر نقل تكنولوجيات وخبرات التعدين السليمة بيئيا من أبرز الأولويات بالنسبة للعديد من البلدان، بما في ذلك في مجال إعادة تأهيل المواقع المهجورة والمهملة. ولا يقل أهمية عن ذلك تقديم الدعم التقني والمالي لتمكين عمال المناجم الحرفيين والعاملين في المناجم الصغيرة الحجم من رفع مستوى التكنولوجيات التي يستخدمونها وتقليل المخاطر الصحية والبيئية الناجمة عن العمليات التي يقومون بها. وتمثل شبكة التعدين المحلي والحرفي والتعدين على نطاق ضيق إحدى نماذج الدعم.

١٥٩ - ويمكن تعزيز القدرات التقنية لمؤسسات التعدين الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها تخصيص المزيد من الاستثمارات في مجال البحث والقدرات العلمية ورفع مستوى التعليم والتدريب التقني. ويجب أن يشمل التدريب التقني والإداري في قطاع التعدين مسائل التنمية المستدامة.

١٦٠ - وتحتاج البلدان التي تسعى إلى تطوير قطاع التعدين إلى زيادة تدفقات الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي. ومن المهم انتهاج سياسات ترسم الخطوط العريضة لبيئة استثمارية يمكن التنبؤ بها فضلا عن التزود بقدرات وطنية قوية للتفاوض بفعالية مع المستثمرين المحتملين. وينبغي لقطاع التعدين أن يعمل على تخفيض أثره البيئي وتحمل مسؤوليته كاملة عن التكاليف والالتزامات الناجمة عن إغلاق مواقع التعدين.

١٦١ - ويجب أن تعمل شركات التعدين، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، على احترام حقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (رقم ١٦٩)، وأن تحترم الثقافات المحلية وثقافات الشعوب الأصلية وتتأقلم معها وأن تحمي التنوع البيولوجي وتكفل تقاسم الفوائد التي تجنيها مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق الاستثمار وإعادة التأهيل. ومن الأهمية بمكان احترام الموافقة الحرة المسبقة عن علم والحصول على ترخيص قانوني. وفي هذا الصدد، ينبغي تنسيق المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للشركات المتصلة بأنشطة الاستخراج في المناجم بأكثر فعالية لضمان الإسهام بشكل إيجابي في التنمية المستدامة.

١٦٢ - ويمكن أن يستفيد عدد من الإجراءات الهادفة للنهوض بالتنمية المستدامة وإدارة التعدين من التعاون الدولي، بما في ذلك من وضع إطار للأمم المتحدة خلال العقد الحالي. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في التدابير التالية: تعزيز الحكم والشفافية والمساءلة العامة؛ وبناء القدرات التقنية والإدارية؛ وتطوير تكنولوجيا تعدين جديدة؛ وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا؛ وضمان إعادة التأهيل وتقاسم الفوائد.

١٦٣ - ويمكن تعزيز الحكم والشفافية والمساءلة عن طريق: وضع أطر تنظيمية قوية وواضحة ومتسقة إلى جانب العمل بالقوانين السارية لكفالة حماية البيئة وحماية حقوق وثقافات الشعوب الأصلية وحماية النظم الإيكولوجية، وتوافر مسؤولين حكوميين مدربين يمكنهم تنفيذ هذه الأنظمة؛ ودعم المبادرات الدولية في مجال الشفافية والمساءلة الطوعية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية فضلا عن المبادرات الوطنية والمحلية؛ وبناء القدرة على الحكم، خاصة على المستوى المحلي، ولكن أيضا على جميع المستويات الأخرى؛ وتوفير

آليات تمكّن المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة التعدين وآثارها واستخدام إيرادات التعدين.

١٦٤ - وتمت الإشارة إلى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة بوصفه منتدى عالميا للسياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة يتيح لأعضائه إمكانية التعرف على آخر المستجدات في مجال أفضل الممارسات والدروس المستفادة في أي جزء من العالم بشأن كافة المسائل المتعلقة بالتعدين سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

١٦٥ - ويساعد بناء القدرات اللازمة لتحسين إدارة البلدان النامية لإيرادات المعادن، بما في ذلك على مستوى السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، على ضمان استخدام هذه الإيرادات بشكل إيجابي من أجل التنمية. ويجب تعزيز قدرات الإدارات المحلية والحكومات الوطنية من أجل الإدارة السليمة لتراكم النفايات والتخلص منها ولا سيما نفايات قطاع التعدين. ويمكن تعزيز بناء القدرات عن طريق تبادل الخبرات على مستوى المناطق وفيما بينها؛ وتحديد أفضل الممارسات وتعميمها وإنشاء قاعدة معلومات ملائمة عن الموارد المعدنية والتعدين من أجل أغراض التخطيط الاستراتيجي وإضفاء طابع الابتكار على السياسات العامة وكذلك عن إدارة الآثار البيئية والاجتماعية للتعدين.

١٦٦ - ويجب أن يأخذ التخطيط المحكم بعين الاعتبار أيضا احتياجات المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية عندما تكون المناجم قيد التشغيل وبعد إغلاقها. وقد يشمل ذلك تطوير المهارات وأوجه الاستخدام البديلة للهياكل الأساسية للمناجم وإنشاء مشاريع وخدمات جديدة لدعم تنمية المناجم والأنشطة في المراحل النهائية.

١٦٧ - وشدد العديد من المندوبين على الحاجة إلى إقامة شراكات على جميع المستويات بين الحكومات والصناعيين والمجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية ووكالات المعونة من أجل تعزيز اتساق النهج وتكاملها بهدف تحصيل فوائد التعدين وتوزيعها بإنصاف على النحو الأمثل.

١٦٨ - وثمة حاجة للمزيد من العمل والتوجيه في مجالات محددة مثل: تحديد المناطق ذات القيمة البيئية أو الثقافية العالية على أيهما مناطق يحظر فيها التعدين؛ وإعادة تأهيل المناجم المتروكة والمهملة والإدارة السليمة لمخزونات النفايات؛ ووضع نهج تتسم بالفعالية والكفاءة لتمويل إغلاق المناجم؛ وتعزيز عمليات تقييم الأثر البيئي وتقييم الأثر الاجتماعي؛ وتحسين صحة وسلامة عمال المناجم واحترام اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٧٦) بشأن السلامة

والصحة في المناجم، بما في ذلك في قطاع التعدين الحرفي؛ وحماية حقوق المرأة وخاصة المرأة العاملة، والقضاء على تشغيل الأطفال.

١٦٩ - وينبغي أن تنظر الحكومات في سياساتها المتعلقة بالحد من الاستخدام وإعادة الاستخدام وزيادة إعادة تدوير المعادن ذات الأهمية الحاسمة والبحث عن بدائل آمنة للمعادن في الإنتاج وتنمية هذه البدائل. ويشار إلى أن نصيبا كبيرا من بعض المعادن مخزن في الهياكل الأساسية والمنتجات الحالية ويمكن أن تيسر عمليات الجرد وخطط تحضير المواد استرجاع هذه المعادن.

١٧٠ - ويجري التطرق إلى مبادئ التعدين المستدام على المستوى الإقليمي في الرؤية الأفريقية في مجال التعدين لعام ٢٠٥٠ التي سيتم إنجازها بفضل الدعم الدولي.

١٧١ - واقترح النظر في وضع مبادرة عالمية للتعددين المستدام تشمل مجالات من بينها تيسير الحوار بشأن السياسات وتحديد معايير للمنتجات وتشجيع السلوك المسؤول والشفافية وتشجيع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة إعادة التدوير.

هاء - إطار عمل مدته ١٠ سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

١٧٢ - تعتبر خطة جوهانسبرغ التنفيذية أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها أهداف شاملة للتنمية المستدامة وشروط أساسية لتحقيقها.

١٧٣ - وفضلا عن ذلك، تطلب خطة جوهانسبرغ التنفيذية من جميع البلدان تشجيع وتعزيز وضع إطار برامج عمل لعشر سنوات دعما للمبادرات الإقليمية والوطنية الهادفة لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة وأن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية مع مراعاة مبادئ ريو، بما في ذلك، في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي أن تضطلع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية كافة بدور فعال لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وسيشمل ذلك اتخاذ إجراءات على جميع المستويات.

١٧٤ - ولا بد من إجراء تغييرات جذرية في الطريقة التي تنتج بها المجتمعات وتستهلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة عالميا.

١٧٥ - وتم وضع عدد من الأطر والبرامج وخطط العمل الإقليمية والوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهي تشمل اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، في

بمجالات مثل كفاءة استخدام المواد والمياه والطاقة، والتقليل من النفايات إلى أدنى حد وتعزيز استحداث وظائف لائقة ومراعية للبيئة. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، حنت بعض البلدان النامية فوائد من تنفيذ التدابير التي تشجع الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد حققت هذه البلدان مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة، وفي الوقت ذاته أحرزت تقدما هاما في مجال الاستدامة البيئية.

١٧٦ - ويجب اتخاذ إجراءات منسقة على جميع المستويات من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي تُشرك جميع أفراد المجتمع وتلم شمل جميع البلدان في إطار التكافل المتبادل للتحرك صوب أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع إيلاء المراعاة الواجبة للإنصاف وتقاسم الموارد المحدودة.

١٧٧ - ويمكن لإطار برامج عمل العشر سنوات، الذي ورد تكليف به في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، أن يدعم هذه المبادرات ويعطيها دفعا ويجفزها ويوجهها ويكفل اتساقها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وينبغي له القيام بذلك.

العقبات والمعوقات والتحديات

١٧٨ - مع أن أنماط الاستهلاك غير المستدامة تُجهد موارد الأرض بشدة فإن فئات كبيرة من السكان لا تزال عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية. وقد أدى هذا المزيج من فرط الاستهلاك ونقصه إلى نشأة فوارق هائلة.

١٧٩ - وقد نفذت بعض البلدان مجموعة متنوعة من الإجراءات والاستراتيجيات في محاولة منها للفصل بين نموا الاقتصادي واستخدام الموارد والتدهور البيئي. غير أن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد والقدرات اللازمة للانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٨٠ - وكثيرا ما تكون الإجراءات المتخذة مجزأة مما يؤدي إلى عدم اتساق صكوك السياسة العامة التي تستهدف القطاعات/المجالات نفسها وضياع فرصة تحقيق التآزر. كما أن الحكومات ما فتئت تميل إلى الاعتماد على الأعمال الطوعية بينما كانت هنالك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أقوى. كما أن بعض السياسات الحكومية، مثل دعم أسعار الطاقة والمياه وكذلك تخفيض أسعار الموارد، قد تحد من الحوافز المشجعة على تحقيق الكفاءة البيئية وأنشطة الإنتاج الأنظف. وأخيرا، ونظرا إلى أن الكثير من التأثيرات تنشأ بالتوازي مع سلاسل الإمداد في إطار أنظمة الإنتاج المعولمة، فإنه يجب استكمال الإجراءات الوطنية بحلول عالمية.

١٨١ - إلا أن عدم التكامل على مستوى كامل دورة حياة الإنتاج وسلاسل الإمداد يمثل أحد العوامل التي تحول دون الفصل المطلق بين النمو الاقتصادي والآثار البيئية. وهناك عامل آخر يكمن في ضرورة قيام جميع الأطراف الفاعلة بتغيير أنماط سلوكها وأنماط عيشها لاستكمال الحلول التكنولوجية المتخذة على مستوى الإنتاج.

١٨٢ - كما أن عدم توفر المنتجات بأسعار يمكن تحملها عامل مثبط، رغم أن تنامي أسواق المنتجات المستدامة يساعد على تخفيض التكاليف. ويحتاج المنتجون في البلدان النامية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى دعم تقني لاستيفاء الشروط المتزايدة للوصول إلى سلاسل الإمدادات الدولية وللوصول إلى الأسواق بشكل عام. وهناك مخاوف من إساءة استخدام السياسات المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين إذ ينبغي ألاّ تتحول هذه السياسات إلى تدابير مقيدة للتجارة.

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

١٨٣ - أسفرت عملية مراكش عن قيام مبادرات هامة تتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وعن زيادة الوعي بتلك الأنماط في جميع المناطق على الصعيد الدولي، وساعدها في ذلك ما قدمته فرق العمل السبع التابعة لها من مساهمات هامة.

١٨٤ - وتُسهّم في تكوين المعارف ونشر أفضل الممارسات تنظيمات إقليمية مثل الاجتماعات الإقليمية للمائدة المستديرة عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وفرقة العمل التابعة لعملية مراكش والمعنية بالتعاون مع أفريقيا. كما أطلقت عمليات إقليمية من بينها البرنامج الإطاري الأفريقي العشري المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وخطّة عمل الاتحاد الأوروبي المعنية بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

١٨٥ - وقام العديد من البلدان بوضع استراتيجيات وطنية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أو بإدراج تلك الأنماط في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، التي تشمل مبادرات لتحسين كفاءة استهلاك المياه والطاقة؛ وتشجيع الإنتاج الأنظف ومنع التلوث؛ وتوسيع نطاق النقل العام؛ وغير ذلك من مبادرات تخفيض انبعاثات الكربون.

١٨٦ - وأفاد عدد من البلدان بنجاح تنفيذ أدوات تنظيمية تستهدف تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، من بينها معايير المنتجات المستهلكة للطاقة؛ ومعايير الأداء في استهلاك الطاقة؛ وأهداف تتعلق بالمواد والكربون والطاقة؛ وأعمال المشتريات العامة المتسمة بالاستدامة. وأعربت بعض البلدان عن قلقها من أن سياسات المشتريات المذكورة قد تؤثر سلباً على صغار المنتجين، ولا سيما في البلدان النامية.

١٨٧ - ومن بين النُهُج والأدوات الأخرى لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة: الإفصاح عن المعلومات، بما في ذلك وضع العلامات الإيكولوجية؛ وحوافز السوق مثل الضرائب البيئية وأنظمة رد العربون؛ والحوافز المالية لممارسات الإنتاج الأنظف والاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة؛ والاستثمارات في الهياكل الأساسية والمباني المراعية للبيئة؛ والشراكات من أجل سلاسل الإمدادات المراعية للبيئة؛ وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ وجوائز القيادة؛ والمساعدة التقنية؛ واتباع نهج تعاوني في حل المشاكل. وأصبحت أدوات المصدر المفتوح متاحة للاستخدام بهدف زيادة الشفافية على امتداد سلاسل الإمدادات، باعتبار ذلك من وسائل جعل القرارات الإدارية والخيارات الاستهلاكية مستنيرة. وهناك ممارسات جيدة في العديد من المجالات، من بينها تدابير كفاءة استخدام الموارد مثل مبادرة تخفيض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، والتسويق المراعي للمجتمع، وإعادة تصميم المنتجات بما يراعي البيئة. وأثبتت أنظمة الحوافز بالثواب والعقاب (الخصم - العيب) نجاحها في تحسين كفاءة استهلاك وقود السيارات. ووُضعت مناهج ومبادئ توجيهية تعليمية ومجموعات أدوات جديدة للتعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي عن مجال الاستهلاك المستدام من أجل تشكيل أفكار الشباب بدءاً بسنوات الدراسة الأولى.

١٨٨ - وتشمل البرامج والمبادرات الناجحة ما يلي: المراكز والبرامج الوطنية للإنتاج الأنظف، وبرامج منع التلوث؛ ومبادرات التصنيع المستدام؛ وتمويل بدء المشاريع المراعية للبيئة؛ ومراكز الإرشاد في مجال الإدارة المراعية للبيئة؛ وبرامج الريادة في مواجهة تغير المناخ؛ واستراتيجيات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛ والمراكز والاستراتيجيات المعنية بكفاءة استخدام المواد؛ والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتحقيق التحول إلى أنماط التنمية المستدامة في آسيا (EU SWITCH) الذي يشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم يسهم في الحد من الفقر؛ وبرنامج إسرائيل حضراء الذي يستند إلى تجارب ناجحة في تغيير العادات لمواجهة ندرة المياه والطاقة.

١٨٩ - إن الحاجة إلى الارتقاء بالممارسات السليمة في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك تطوير السلع والخدمات المستدامة، تفتح الباب أمام فرص جديدة وهامة في مجال الأعمال التجارية، بما يوجد وظائف وأسواق مراعية للبيئة.

١٩٠ - ويمكن للسلطات الإقليمية والمحلية أن تكون رائدة على صعيد السياسات في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وهي كثيراً ما تكون كذلك، حيث تأخذ بزمام المبادرة

وتعمل بسرعة أكبر من الحكومات الوطنية. ولهذا، قررت خمس بلدات في فنلندا على سبيل المثال، أن تعمل على تخفيض معدل انبعاث الكربون إلى الصفر بحلول عام ٢٠٢٥. كما أُتبعَت أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على سبيل التجربة في بعض البرامج المحلية العاملة في إطار جدول أعمال القرن ٢١.

سبل المضي قدما

١٩١ - وتم الإعراب عن دعم واسع النطاق لوضع إطار عشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وأشارت عدة وفود إلى أن إطارا كهذا لا بد وأن يدعم المبادرات الإقليمية والوطنية القائمة، استنادا إلى العمل الذي بدأ في إطار عمليات من بينها عملية مراكش، وأن يعالج المسائل المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على الصعيد العالمي. كما يمكنه أن يعتمد لجميع البلدان، رؤية مشتركة وأهدافا طموحة، وغايات، وأطرا زمنية، ومقاييس، وسبلا ملائمة للتنفيذ من أجل القيام أساسا بالارتقاء بأفضل الممارسات وتوفير الحوافز لبذل المزيد في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ليس فقط للحكومات بل أيضا لأصحاب المصلحة على الصُّعد كافة.

١٩٢ - وسيتناول الإطار العشري للبرامج أيضا المسائل الجامعة مثل توفير الدعم المالي الكافي، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والمساواة بين الجنسين، والصحة، والتعليم.

١٩٣ - ويتعين أن يسهم الإطار العشري المذكور في تعزيز علاقات التلاحم مع استراتيجيات التجارة لتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدل والإنصاف.

١٩٤ - وأشار العديد من الوفود إلى ضرورة مناقشة شكل وموضوع الإطار العشري حتى يُصاغ على مدى العام المقبل لكي ينظر فيه في الدورة التاسعة عشرة للجنة.

١٩٥ - ويمكن اعتبار أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إحدى أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بطرق من بينها مبادرات الوظائف المراعية للبيئة، التي تربط الوظائف اللائقة بتلك الأهداف وبالبيئة وباقتصاد تنخفض فيه انبعاثات الكربون. ومع ذلك، لا بد من تعزيز الروابط بين الأهداف الإنمائية للألفية والإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بهدف القيام على نحو أوضح بتبيان الكيفية التي ستساعد بها تلك الأنماط في القضاء على الفقر. ويتمثل أحد الجوانب في المساهمة التي يمكن أن تقدمها ممارسات الزراعة المستدامة وأنظمة الأغذية الزراعية في تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. ويتعين أن يراعي الإنتاج المستدام العوامل البشرية مثل العمال وظروف العمل،

وكذلك المساهمات التي يمكن أن يقدمها العمال والنقابات في تحسين كفاءة واستدامة عمليات الإنتاج، بما يشكل حلاً ثلاثي الفائدة.

١٩٦ - وأشار عدة متكلمين إلى أن اتباع نهج دورة الحياة يمكن أن يساعد على تنظيم مبادرات في سياق إطار عشري للبرامج، بما يشمل تحسين تصميم المنتجات، واتباع عمليات إنتاج أنظف، وتحسين المنتجات، وزيادة استدامة الاستهلاك وأساليب الحياة، ويأتي ذلك استخلاص الموارد، أي اتباع نهج من المهد إلى المهد. كما أبرز متكلمون آخرون أنه يتعين اتباع نهج دورة الحياة في سياق خطة جوهانسبرغ التنفيذية، مع الأخذ في الاعتبار تكاليفها واحتمال استعمالها كحواجز للتجارة.

١٩٧ - ويمكن لإطار عشري للبرامج أن يوفر قاعدة لتبادل واسع النطاق للدروس المستفادة وأفضل الممارسات على صُعد متعددة، من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إلى المبادرات المحلية، وإشراك جميع العناصر الفاعلة عبر كل القطاعات المعنية. فتبادل المعارف على سبيل المثال قد يكون قيماً فيما يخص المجموعات الفعالة من السياسات والتدابير (الطوعية والمستندة إلى السوق والتنظيمية) وكيفية تطويرها لتلائم مختلف السياقات الوطنية والمحلية.

١٩٨ - ويمكن لإطار عشري للبرامج أن يعزز التعاون فيما بين البلدان، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأن يقوي الشراكات. بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويتعين أن يشكل التعاون مع الجهات التالية عنصراً أصيلاً، وهي: الوكالات الإنمائية، وفرق العمل التابعة لعملية مراكش، واجتماعات المائدة المستديرة بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ومراكز التفوق البحثية المعنية بتلك الأنماط، والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، والشراكات القائمة والجديدة، والفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد.

١٩٩ - ويمكن للبرامج أن تُنظَّم حسب القطاعات، وتستند في بعض الحالات إلى ما تجرّبه عملية مراكش من أعمال في مجالات مثل السياحة المستدامة، والبناء والتشييد، والتعليم. ويمكن في حالات أخرى توحى برامج جديدة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في مجالات يمكن أن تشمل الزراعة المستدامة، والإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، والنقل المستدام.

٢٠٠ - ويمكن لبناء القدرات أن يساعد في تجهيز العدد اللازم من الاختصاصيين القادرين على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك وضع برامج تعليمية عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، تكون محددة الهدف وموجهة

لأغراض الأعمال التجارية. كما يمكن النظر في وضع برنامج لتقديم الدعم في بناء القدرات والدعم المالي والتقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد يساعد ذلك في أمور من بينها الارتقاء بالتمويل الابتكاري مثل حدود الائتمان للمشاريع المراعية للبيئة وكفالات القروض للاستثمار في التكنولوجيات النظيفة. ويمكن لمشاركة المؤسسات المالية الدولية أن تساعد في هذا الصدد.

٢٠١ - وينبغي أيضا أن يُدمج في الإطار العشري للبرامج الدعم المقدم لمشاركة المجتمع المدني. وسيكون من بين المكملات الأساسية للإجراءات التي تتخذها الأعمال التجارية والحكومات تمكين المرأة والشباب والشعوب الأصلية والمزارعين والمنظمات غير الحكومية والجماعات الأساسية الأخرى وتزويدها بالحوافز من أجل الارتقاء بأنشطتها المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وزيادة توعيتها. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في سبيل تحقيق التغييرات اللازمة في أساليب الحياة والسلوك الاستهلاكي.

٢٠٢ - ولا تزال عملية مراكش تشكل منتدى هامًا للحوار والتعاون بشأن المسائل المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، أثبت قدرته على تعزيز التقدم في تلك الأنماط في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تشكل العملية أداة فعالة في دعم تنفيذ إطار عشري للبرامج. كما قدمت ما هو قيّم من السياسات والآليات وأنشطة بناء القدرات مما يمكن أن يسهم بعناصر رئيسية في الإطار المذكور.

٢٠٣ - ويمكن لذلك الإطار أن يمثل مُدخلا هامًا من مدخلات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

واو - أوجه الترابط، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، وسبل التنفيذ

٢٠٤ - تتسم المجموعة المواضيعية موضع الاستعراض بعدد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات وأوجه الترابط، ويلزم عرضها للنقاش في السياق الأوسع للتنمية المستدامة.

٢٠٥ - ولا بد من منح أولوية أعلى لتلك القطاعات، وكفالة توفير موارد إضافية وقابلة للتنبؤ، والاستثمار في جمع البيانات العالية الجودة وتعهدها، وبناء القدرات التقنية والمؤسسية في البلدان النامية، ودعم نقل التكنولوجيات وانتشارها. وجرى التركيز على اتباع نهج أكثر استراتيجية في تناول سبل التنفيذ المذكورة، وذلك في كل القضايا المواضيعية الخمس. كما أُلقي الضوء على الموارد المبتكرة للتمويل ومشاركة القطاع الخاص بقوة أكبر.

٢٠٦ - ويشكل الحكم الرشيد على الصُّعد كافة شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، بما يشمل شفافية مؤسسات الحكومة، وفعالية الإدارة العامة، وتدابير مكافحة الفساد.

٢٠٧ - ومن أجل بناء المرونة أمام الأزمات المتعددة، تحتاج البلدان النامية إلى أمم متحدة قوية تعزز جهودها الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك الهدف، يلزم الربط بين النتائج التي تتوصل إليها اجتماعات لجنة التنمية المستدامة ونتائج الاجتماعات الدولية المقبلة ذات الصلة.

٢٠٨ - وترتبط المواضيع محل الاستعراض بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم يمكن للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإدارة النفايات أن تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية (الهدف ٧). كما يمكن لاستخدام المواد الكيميائية على نحو سليم أن يقلل من وفيات الأطفال (الهدف ٤)، ويمكن لتطوير الهياكل الأساسية للنقل أن يساعد على الحد من الوفيات النفاسية وعلى تحسين صحة الأمهات (الهدف ٥) وعلى دعم تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢)، وستساعد المشاركة الكاملة للمرأة في كل تلك العمليات على تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٣). ويشكل العمل اللائق عنصرا رئيسيا في جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠٩ - ويشكل الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية حاليا على نطاق العالم خطرا، ليس فقط على حالة البيئة والخدمات الأساسية التي يوفرها النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي، بل أيضا على صحة البشر ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة. ومن ثم، يلزم تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج بهدف مواجهة التحديات المتعلقة بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي في الأجل الطويل، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. ويتسم تقييم التنوع البيولوجي والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية بأهمية أساسية في دعم قرارات السياسات العامة التي تمنع زيادة تدهورها.

٢١٠ - ومن الضروري توضيح دور الاقتصاد المراعي للبيئة في القضاء على الفقر. وذكّر أن ذلك الاقتصاد سيتطلب شراكات وتعاوننا دوليا من أجل النهوض بالتكنولوجيا والاستثمارات الرشيدة وأنشطة بناء القدرات.

٢١١ - وأبرز عدد من الوفود الحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات البيئية الدولية والمبادرات والاتفاقات ذات الصلة.

٢١٢ - ويتسم بناء القدرات بأهمية أساسية في تعزيز قدرات أصحاب المصلحة على تنفيذ قرارات لجنة التنمية المستدامة في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، بما في ذلك القدرة على تحديد الموارد القائمة والجديدة وحشدها.

٢١٣ - ويمكن للتعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي بمستوياته كافة، ولزيادة الوعي، وتبادل المعلومات، أن يدعم التغيير في سلوك المستهلكين ومن ثم يشكل وسيلة نحو جعل

المجتمعات تتسم بقدر أكبر من الاستدامة. ويعد التعليم من أجل التنمية المستدامة استثمارا في المستقبل، وتحتاج تلك العملية إلى دعمها وربطها بالعمليات الأخرى. وهناك أهمية بالغة للمشاركة القوية للبحوث والعلوم مع نُهج السياسات العامة المستندة إلى أدلة.

٢١٤ - ومن الحتمي تطوير أطر للمساءلة تتفق مع الوقائع القائمة في مختلف البلدان وتراعي شواغل المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

٢١٥ - وتتسم زيادة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات أيضا بالأهمية لأغراض وضع أطر المساءلة. وذُكر في ذلك السياق عدد من المبادرات، من بينها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومعايير الأداء التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية، والمبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة الإبلاغ العالمية.

٢١٦ - وأبرزت أهمية المعارف التقليدية ومساهمة معارف مجتمعات الشعوب الأصلية وخبراتها، إلى جانب الحاجة إلى تيسير نقل التكنولوجيات. ويلزم احترام حقوق الملكية الفكرية للشعوب الأصلية والمزارعين والمجتمعات المحلية.

٢١٧ - ويتعين استعمال منظور دورة الحياة. ولكن المبادرات المراعية للبيئة بحاجة إلى أن ترسخ في سياق التنمية المستدامة وأن تراعي الشواغل المتعلقة بالقضاء على الفقر. ويلزم أيضا أن يراعي الفصل بين النمو والتدهور البيئي الركيزة الاجتماعية للتنمية.

٢١٨ - وتعد المساواة بين الجنسين مسألة جامعة بارزة في الدورة الحالية للجنة، كما ثبت أن عدم المساواة يشكل قيادا على النمو والحد من الفقر. وسيؤدي اعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين في سياسة الاستدامة الاجتماعية بجميع جوانبها إلى تمكين كل فئات المجتمع من المشاركة والتفاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم يتعين أن تولي الحكومات تمكين المرأة اهتماما على سبيل الأولوية حتى يتسنى لها المساهمة باعتبارها عاملا نشطا ومبتكرا من عوامل التغيير في المجتمع.

الجزء ٢

سادسا - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢١٩ - كُرِّس النصف الأول من يوم الدول الجزرية الصغيرة النامية ليكون بمثابة اللجنة التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢٠ - وثمة اعتراف من المجتمع الدولي بالإجماع بتزايد مواطن الضعف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي يهدد تقدمها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً، وبالحاجة إلى اتخاذ إجراءات متناسبة. وتؤدي الهجرة إلى خسارة مطردة للموارد البشرية الشحيحة الأمر الذي يمكن أن يزداد تفاقمه بسبب تغير المناخ. ورغم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية بذلت جهوداً كبيرة لبناء القدرة على التعافي، لا تزال ثمة ثغرة في التنفيذ تحتاج إلى المعالجة من خلال الموارد وبناء القدرات والحصول على التمويل والتكنولوجيا.

٢٢١ - وجرى التأكيد على الحاجة الملحة إلى التصدي للأبعاد الأمنية والإنسانية لتغير المناخ وإلى نتيجة ملزمة قانوناً تتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون. وشدّد بعض البلدان على ضرورة الاعتراف بالدول الجزرية الصغيرة النامية كفئة خاصة، وإعادة النظر في المعايير التي حددها الأمم المتحدة لرفعها من قائمة أقل البلدان نمواً فضلاً عن معايير الحصول على التمويل بشروط ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

٢٢٢ - وقُدمت بعد ذلك وجهات النظر الخاصة لهذه الدول فيما يتعلق بمواضيع الدورة الثامنة عشرة للجنة.

٢٢٣ - ويكتسي قطاعا النقل البحري والطيران أهمية حيوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أدى طول المسافات وانخفاض حجم الرحلات وتواترها إلى جعل تكاليفهما من أعلى تكاليف النقل واللوجستيات في العالم. وإضافة إلى هذه العيوب الهيكلية، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد الهياكل الأساسية في هذه الدول. وشدّدت الوفود على ضرورة النظر في المقايضة بين وضع سعر لثاني أكسيد الكربون الذي يسببه النقل الدولي وآثاره المحتملة على القطاعات الرئيسية كالسياحة. ورغم بذل كثير من الجهود لتعزيز النقل المستدام والنقل الأخضر، لا تزال هذه الدول تواجه تحديات في قطاع النقل، ولا سيما في الشحن البحري بين الجزر وعمليات الطائرات المائية.

٢٢٤ - وأسفرت الممارسات الحالية لإدارة النفايات عن تدهور الشعب المرجانية ومنابت الأعشاب البحرية وأشجار المنغروف والمناطق الساحلية، الأمر الذي يهدد مصائد الأسماك والسياحة. وتفاقمت هذه الاتجاهات أيضاً بسبب تغير المناخ. وتشمل المجالات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، حركة المواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة والنفايات الإلكترونية عبر الحدود، والحركة العالمية للمواد البلاستيكية في المحيطات. وثمة حاجة إلى تمويل مبتكر من أجل وضع تكنولوجيات لإدارة النفايات تكون فعّالة من

حيث التكلفة وسليمة بيئيا، وإلى نقل هذه التكنولوجيات وتنفيذها ووضع مشاريع من أجل استخدام النفايات كمورد.

٢٢٥ - ويكتسي قطاع التعدين بأهمية بالغة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما التعدين التقليدي والحرفي. وتعاني هذه الدول من ضعف شديد لإزاء الآثار السلبية المترتبة على التعدين، ولا سيما فيما يتعلق بخسارة التنوع الحيوي، والتدهور البيئي، وتآكل التربة، والتلوث، وتشريد المجتمعات المحلية، والآثار السلبية للزئبق على الصحة. وتحتاج هذه الدول إلى المساعدة المالية والتقنية لتحسين قدراتها الوطنية المتعلقة بسياسة التعدين المستدام وسن التشريعات، وإجراء مفاوضات مع الشركات عبر الوطنية وإجراء تقييم شامل للأثر البيئي لمشاريع قطاع التعدين. ومن الضروري تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرارات، ولا سيما المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والمرأة، وثمة حاجة إلى اعتماد نهج متكامل للتعددين في هذه الدول.

٢٢٦ - وترى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن الآثار الخطيرة المترتبة على تغير المناخ الذي يحدث بالفعل فيها يأتي في جزء منه نتيجة مباشرة للأنماط العالمية الحالية للاستهلاك والإنتاج. وثمة حاجة لوضع أطر للاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل كفاءة إنتاج أنظف وكفاءة الموارد، ولمساعدة هذه الدول في استغلال المزايا النسبية القائمة أو المحتملة في التجارة على النحو الوارد في برنامج عمل بربادوس. وتبشّر نُهج الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر باحتمال الحد من مواطن الضعف وبناء قدرة هذه الدول على التعافي وتحقيق الانتقال إلى التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، بطرق منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

سابعاً - الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

٢٢٧ - أُجريت بين أصحاب المصلحة المتعددين حوارات بشأن الشراكات وتنفيذ مقررات اللجنة للمرة الأولى كجزء رسمي من الدورة. وقدّمت هذه الحوارات بوصفها ابتكارا يعكس زيادة التركيز الذي تقوم به اللجنة على تعزيز الآليات التي تشجع على إحراز نتائج ملموسة في تحقيق التنمية المستدامة.

ألف - الشراكات من أجل التنمية المستدامة - المجموعات المواضيعية للجنة التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

تعزير الشراكات

٢٢٨ - جرى الاعتراف على نطاق واسع بالشراكات باعتبارها أداة ناجعة لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من موارد الشركاء غير التقليديين ومن قدراتهم وكفاءاتهم. ودعا المندوبون إلى إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بغية تحقيق أهداف منها على وجه الخصوص الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في المساعدة على تلبية احتياجات البلدان النامية من التمويل والقدرة على إجراء البحوث وتقديم الخدمات، والابتكارات التكنولوجية.

٢٢٩ - وجرى الاعتراف بشعبية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سياق الأهمية المتزايدة للشراكات العالمية. وكان ثمة دعوة إلى مواصلة تقديم الدعم من أجل إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد المحلي.

٢٣٠ - ومن بين المجالات التي حددت لإيلائها الاهتمام: الحاجة إلى مزيد من الاعتراف بإسهام المرأة والشباب في الشراكات؛ وزيادة مشاركة الشعوب الأصلية؛ وتوسيع نطاق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تعود بالنفع على الفقراء. وجرت الدعوة إلى إقامة إطار مؤسسي قوي، وزيادة الموارد وتنمية القدرات لدعم وتعزيز مشاركة هذه الفئات.

تعزير عمل الشراكات في لجنة التنمية المستدامة

٢٣١ - نظرا لأهمية الشراكات في دفع عجلة التنفيذ، فقد شُجع على مواصلة إدماج برنامج الشراكات في عمل اللجنة.

٢٣٢ - وينبغي للأمم المتحدة توفير إطار مؤسسي موسع ومعزز من أجل وضع برنامج لشراكات اللجنة يكون أكثر فعالية ويخضع لمزيد من الرقابة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبدء شراكات جديدة في المجالات المواضيعية ذات الصلة التي تنظر فيها اللجنة حاليا، ورصد المجالات المواضيعية القائمة عن كثب، بهدف إنشاء رابط أوثق بين صياغة السياسات وعمليات التنفيذ.

٢٣٣ - واقترح وضع برنامج بين الدورات، يشمل عقد اجتماعات على الصعيدين الوطني والإقليمي تركز على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الناشئة عن الشراكات. وفي هذا السياق، طوّل بتشديد متطلبات الإبلاغ في ما يتعلق بالشراكات.

٢٣٤ - وينبغي أيضا النظر في ربط روح الشراكة الطوعية المتأصلة في عملية مراكش بعملية الشراكة ذات الطابع الرسمي الأشد التي تشرف عليها اللجنة. وهذا ما قد يعني إضفاء الطابع الرسمي في اللجنة على بعض الأعمال التي بدأت في إطار عملية مراكش.

باء - دفع عجلة تنفيذ مقررات اللجنة

مجالات الاهتمام

٢٣٥ - على وجه العموم، فقدت عملية لجنة التنمية المستدامة وتنفيذ مقررات اللجنة بعض الحيوية منذ مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ولكي تكون تلك المقررات ذات صلة بالموضوع، لا بد أن تكون ملموسة ويمكن ترجمتها إلى عمل على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٣٦ - وفي حالة عدم وجود آلية تعقب لرصد التقييم وتنفيذه، من الصعب التأكد من مدى وتأثير الأنشطة الجارية على الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

٢٣٧ - وكان من رأي بعض المتحدثين أن برنامج عمل اللجنة ينبغي أن يكون أكثر مرونة حتى تتمكن من معالجة قضايا الساعة، أهداف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ أو استعراض الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣٨ - وتساءل البعض عن سبب عدم حدوث الالتزامات والاستجابات الحقيقية إلا في أوقات الأزمات كأزمة الغذاء وأزمة الطاقة والأزمة المالية التي حدثت مؤخرا.

٢٣٩ - ولم يتم السعي بشدة كافية لتحقيق تنسيق وتماسك التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي عاد بأثر سلبي على تعميم برامج التنمية المستدامة في ما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة. وثمة أيضا تفاعل ضعيف بين اللجنة واتفاقيات ريو الثلاث.

اقتراحات للعمل

٢٤٠ - ثمة حاجة إلى تعزيز التفاعل والتنسيق بين عملية لجنة التنمية المستدامة وكيانات الأمم المتحدة التنفيذية لكفالة التمازج الفعال بين مقررات اللجنة، ومقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقيات ريو الثلاث، وبرامج عمل وكالات منظومة الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الوطني، تمس الحاجة إلى إدماج، هذا التكامل بين جداول أعمال التنمية المستدامة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد يؤدي إعادة إنشاء لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة إلى تعزيز هذا التغيير.

٢٤١ - وأوصى بعض المتحدثين، بمن فيهم أحد المحاورين، بإتاحة منبر سياسي للتنمية المستدامة على مستوى أعلى. وشملت الاقتراحات ما يلي: (أ) تحويل اللجنة إلى مجلس يحل

محل مجلس الوصاية؛ (ب) جعل اللجنة جهازا من أجهزة الجمعية العامة كمجلس حقوق الإنسان. وتساءل البعض عما إذا كان هذا من شأنه أن يتخطى ولاية اللجنة. واقتُرح أيضا النظر في إنشاء فريق رفيع المستوى، أو فرقة عمل، للمساعدة على توجيه اللجنة في المستقبل.

٢٤٢ - ونظر المندوبون في كيفية تعزيز وسائل التنفيذ التي لم تسفر بطرق كثيرة عن تحقيق النتائج المرجوة في ريو وجوهانسبرغ. وشدد كثير من المتحدثين على أهمية تأمين موارد مالية كافية للتنمية المستدامة. ورأى عدد من الوفود أن جدول عمل اللجنة يجب أن يتغير ليصبح أوثق صلة بوزراء المالية والتنمية لكي تعمم مقررات اللجنة في الخطط الإنمائية وتموّل بشكل كاف. وأشار إلى ضرورة استغلال الفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أفضل، وإلى إمكانية الشراكات في تعبئة موارد جديدة.

٢٤٣ - وأوصى أصحاب المصلحة أيضا باتباع سبل لتعزيز تنفيذ مقررات اللجنة من خلال إطلاق حملات التوعية وتعبئة القواعد الشعبية للشباب، وتعزيز أفضل الممارسات، والتشجيع على تبادل المعارف فيما بين مقرري السياسات. ويجب أن تراعي مقررات اللجنة طفرة الابتكارات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ويمكن لتعبئة المجتمع المدني أن تشكل عنصرا فعّالا في تصميم جهود التنمية المستدامة وتنفيذها، وتحقيق الملكية على صعيد المجتمع المحلي.

٢٤٤ - ويمكن فعل الكثير من أجل تحسين التنفيذ من خلال أدوات دعم اتخاذ المقررات وتدابير المساءلة، بما في ذلك الرصد والتقييم من أجل تقدير نطاق جهود التنفيذ وآثارها مع الاستفادة من استعراض الأقران بالشكل المناسب. وأشار البعض إلى ضرورة وضع مؤشرات جديدة وأنسب للتنمية المستدامة.

ثامنا - الجزء رفيع المستوى

ألف - الجلسة الافتتاحية

٢٤٥ - عُقد الجزء رفيع المستوى من الدورة الثامنة عشرة للجنة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وتولى رئاسته رئيس اللجنة لويس ألبرتو فيراتي - فيليس.

٢٤٦ - وشدد الرئيس، في كلمته الافتتاحية، على أنه لا بدّ للتنسيق بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة من بناء نماذج إنمائية تتسم بمزيد العدل والشمول والإنصاف والدوام وتقوم على أساس العدالة البيئية وأخلاقيات علم الأحياء وعلى رؤية شاملة للأجيال. وأبرز أهمية وسائل التنفيذ وقال إنه يرى أن لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة

تستطيع أن تعزز ما هو قائم من اتفاقيات وممارسات جيّدة ذات صلة بالنقل والإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات.

٢٤٧ - وشدّدت آشا - روز ميغرو، نائبة الأمين العام، في كلمتها الافتتاحية على الترابط بين مواضيع هذه الدورة، وجميع المسائل التي تدخل ضمن مجال التنمية المستدامة. فهذه المواضيع تتصل باستجابتنا لتغيّر المناخ، وبهدفنا المتمثل في الحدّ من الفقر المدقع، وبالتزاماتنا بحقوق الإنسان، وبأملنا في ترك كوكب سليم يتمتّع به أطفالنا وأحفادنا. وأكّدت أنّه يتعين علينا أن نكفل إحداث تحوّل سريع في أنماط الاستهلاك والإنتاج الضّارة لكي نبقي ضمن حدود قدرة النّظم الإيكولوجية على التحمّل أو نعود إليها ونكفل في الوقت نفسه الارتفاع والتقارب في مستويات المعيشة في جميع أنحاء المعمورة، فضلا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٢٤٨ - وأدلى ليزلي ك. كريستيان نائب رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، بالنيابة عن رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، علي عبد السلام التريكي، ببيان شدّد فيه على أنّ أفريقيا تحتاج إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي المرتفع الذي أحرزته في العقد الماضي لكي تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكّد حميدون علي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أهمية المواضيع الحالية بالنسبة لمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وقت الخدمة، وللإستعراض الوزاري السنوي المعني بتمكين المرأة. وأكّدت جيردا فيربورغ، وزيرة الزراعة وجودة الأغذية في هولندا ورئيسة اللجنة في دورتها السابعة عشرة أنّ الزراعة عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك لإيجاد حلول لتغيّر المناخ. وأكّدت إرنست أولريش فون فايتسكر، الرئيس المشارك للفريق الدولي لإدارة الموارد المستدامة، الحاجة إلى فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، بدءا بالبلدان المتقدمة النمو. وذكر أشوك كوشلا، رئيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، أنّ تركيزنا على الأزمت الفورية والمأسوية يهدد بأن يضع جانبا مسألة التصدي للأثار الأكبر الطويلة الأمد التي تمس بمزيد الحدّة رفاه الإنسان والكوكب. وجرى التشديد أيضا في الجلسة الافتتاحية على أنّ اللجنة بحاجة إلى تعزيز دورها القيادي وتقديم رؤية لكيفية الوفاء بالتزاماتنا. وفي هذا الصدد، اقترحت الوزيرة فيربورغ إنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى لدعم تنفيذ مقررات اللجنة.

٢٤٩ - وعرض الوزراء الكثير من الممارسات الجيدة والتجارب والمبادرات والشراكات الناجحة المتعلقة بالمجموعة المواضيعية قيد النظر، وأكّدوا على عدد من المواضيع الواسعة النطاق لتوجيه اللجنة في مداولاتها خلال دورتها التاسعة عشرة، ولا سيما أهمية: حالة

الاستعجال في مواجهة الأزمات والتحديات المتعددة؛ ووجود إرادة سياسية قوية على أعلى المستويات؛ وتوحي نهج تشاركي يشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرارات، وتعزيز الإدارة العالمية للتنمية المستدامة.

٢٥٠ - وتم التأكيد على أن الأخذ بالتكنولوجيات والسياسات التي تستخدم الموارد بكفاءة يمكن أن يحقق منافع بيئية أخرى اجتماعية واقتصادية هامة.

٢٥١ - ووسائل التنفيذ أساسية. فهي تجعل النمو الاقتصادي وتحسين الرفاه وحماية السلع والخدمات الطبيعية أمرا عمليا وفعالاً.

باء - التحوار الوزاري مع منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية

٢٥٢ - أتاحت جلسة الحوار الوزاري مع ممثلي المجموعات الرئيسية ومنظومة الأمم المتحدة فرصة فريدة لوضع تصوّر لتحسين التعاون والتآزر وإيجاد أرضية مشتركة في مجالات اتّساق السياسات، وتعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، وتطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية.

٢٥٣ - وعُرض عدد من المبادرات الجديدة لتوضيح طريق المضي قدما على المستويات العالمي والإقليمي والوطني في المجالات المواضيعية الخمسة كلها، وكذلك في تنفيذ المقررات الأخرى ذات الصلة بعمل اللجنة.

٢٥٤ - وفي مجال النقل، تم إبراز العديد من المبادرات الرامية إلى تنويع وسائل التنقل وتشجيع النقل العام. وأشار إلى المبادرة العالمية للاقتصاد في استهلاك الوقود ومبادرة تقاسم الطريق باعتبارهما من الأمثلة على الجهود التعاونية العالمية التي يشترك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرون. وأفضى التعاون بين الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات التجارية والصناعية إلى العديد من المبادرات التي حققت نجاحا على الصعيدين الوطني والمحلي والتي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها. وإجراءات تدشين العمل بأسطول يتكوّن من ٨٠٠٠ مركبة من مركبات النقل الجماعي العاملة بالغاز الطبيعي المضغوط هي فقط واحدة من بين العديد من المبادرات الوطنية التي عُرضت، فيما أتاحت مبادرة مدينة نيويورك على المستوى المحلي، المعروفة باسم خطة مدينة نيويورك "PlaNYC"، تحويل ٢٥ في المائة من أسطول سيارات الأجرة في المدينة إلى مركبات هجينة.

٢٥٥ - وناقشت اتفاقيات استكهولم وبازل وروتردام مثال تعاونها وتآزرها مع الاتفاقات الحديثة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. فهو تعاون وتآزر على معالجة مسألة التمويل المشترك لأنشطتها وعلى تحديد أوجه التآزر المعززة في برامج عمل كلّ منها. وأعلنت أوساط الصناعة الكيميائية العالمية عن إطلاق ميثاقها العالمي لبرنامج الرعاية المسؤولة

واستراتيجيتها للمنتجات العالمية، فيما أبرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجه العالمي المتعلق بإدارة النفايات، الذي أُطلق في الآونة الأخيرة والذي يهدف إلى توفير الدعم التقني والمالي لتنفيذ خطط العمل الوطنية والمحلية في مجال إدارة النفايات الصلبة. واقترح وضع آليات مالية ممولّة من الصناعات الملوّثة كحلّ لمشاكل مثل اللدائن في المحيطات والنفايات الإلكترونية. واقترح العديد من الوفود تطبيق مفهوم مسؤولية المنتج الموسّعة على الشركات الإلكترونية وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية.

٢٥٦ - واقترح وضع مبادرة عالمية للتعددين المستدام تضمّ وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والصناعات الرئيسية والمؤسسات العامة والشعوب الأصلية، وجرى التشديد على أهمية حقوق الإنسان فيما يتعلّق بصناعة التعددين. وتم أيضا التأكيد في هذا المجال وفي غيره من المجالات على الوظائف الخضراء وتوفير العمل اللائق، بما في ذلك الحوار بين الحكومات ونقابات العمال وأرباب العمل.

٢٥٧ - وأعرب عن تأييد واسع النطاق لمشروع الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الذي جرى تطويره بواسطة عملية مراكش. ولاحظ البعض أن استمرار جميع أصحاب المصلحة في إجراء المناقشات ضروري لمعالجة الشواغل ومواصلة تطوير هذا المشروع.

٢٥٨ - وجرى إبراز بعض المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومنها البرنامج الإطاري الأفريقي العشري المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والاستراتيجية الاقتصادية العشرية "أوروبا ٢٠٢٠". واقترح أحد الوفود أيضا النظر في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية باعتباره نموذجا للإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وعرض ممثلو منظومة الأمم المتحدة بإيجاز كيفية عملهم لإدراج قرارات اللجنة في برامج عملهم، ولكنهم نبّهوا إلى ضرورة أن تكون هذه القرارات مهمة ومفهومة. وأشار البعض إلى عدم الاتساق بين العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، وإلى وجود عقبات بيروقراطية في الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة، وتوفير ميزانيات هزيلة لوزراء البيئة. وجرى إبراز "توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية" كمثال على تبادل التكنولوجيات والمعارف لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الزراعة، الذي شكّل أحد مواضيع الدورة السابقة للجنة. ودُكرت مبادرة "توحيد الأداء" باعتبارها نموذجا للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. واتفق الكثيرون على أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ستيح فرصة لتعزيز الروابط والتنسيق فيما بين المؤسسات القائمة.

جيم - اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية الوزارية

٢٥٩ - يلخص هذا الفرع المبادرات والإجراءات الرئيسية على مختلف المستويات، التي اقترح المشاركون في اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية بحثها في الدورة التاسعة عشرة للجنة.

مواجهة تحدي احتياجات النقل في القرن الحادي والعشرين

٢٦٠ - يكتسي توسيع الهياكل الأساسية للنقل وخدمات النقل في البلدان النامية أهمية حاسمة في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

سبل المضي قدماً

٢٦١ - تتيح نظم النقل العام، بما في ذلك النقل السريع بالحافلات، العديد من المزايا التي من بينها الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية. وسيتعين عليها أن تقوم بدور رئيسي في تلبية الطلب المتزايد على النقل الحضري. وفي كثير من المناطق الحضرية ومراكز المدن المزدهمة، ثمة حاجة ملحة لزيادة خيارات النقل العام، وتسهيل النقل بالوسائل غير الآلية (بما في ذلك الدراجات) وعدم تشجيع استخدام السيارات الخاصة. وللتخطيط المحلي والسلطات المحلية أهمية فائقة بهذا الشأن. والتعليم ورفع مستوى الوعي أمران حاسمان لتحسين صورة النقل العام وتغيير الاختيارات السلوكية بشأن النقل.

٢٦٢ - ويتطلب الأمر اتباع نهج كلية ومتسقة بشأن النقل، بما في ذلك جميع وسائط النقل (التي لا بد أن تكون فعالة وميسورة التكلفة ونظيفة ومستدامة) فضلاً عن دمج اعتبارات النقل في التخطيط الحضري. وهناك حاجة إلى التخطيط السليم للطرق والهياكل الأساسية للنقل من أجل الحدّ من التأثيرات على التنوع البيولوجي ومن تدهور الأراضي. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسهم في هذه النهج.

٢٦٣ - وتعزيز تحديث تكنولوجيا النقل وإعادة تحديد فهم التنقل، والتفكير في مسائل خدمات التنقل وتعزيز إدارة التنقل الرفيعة بالمناخ، هي أمور بوسعها أن تحدّ من النمو المتوقع في انبعاثات غازات الدفيئة وأن تدعم التنمية المستدامة.

٢٦٤ - ولدى تصميم نظم النقل، ينبغي الأخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة للنساء والشباب والمسنين والمعوقين، بما في ذلك السلامة والأمن.

٢٦٥ - ويمكن تسريع عملية تغيير وسائط النقل والتحوّل إلى وسائط تتسم بمزيد الاقتصاد ويسر التكلفة والكفاءة في الطاقة، بما في ذلك التوسع في استخدام المحاري المائية الداخلية والسكك الحديدية.

٢٦٦ - والفصل بين خدمات النقل واستخدام الطاقة مهمّ للتخفيف من تغير المناخ وتحسين الكفاءة. وفي ضوء التقلّبات الأخيرة في الأسعار الدولية للطاقة، يمكن لتطوير أنواع وقود بديلة تُنتج بطريقة مستدامة، ومنها الغاز الطبيعي المضغوط والإيثانول والديزل الأحيائي، أن يتيح تنوع وقود النقل كجزء من مجموعة واسعة من خيارات النقل المستدام. وأشار أيضا إلى الحاجة إلى تطوير أنواع الوقود الأحفوري الأنظف.

٢٦٧ - وتشمل التدابير الوطنية للحد من التلوث الناجم عن قطاع النقل أيضا تحسين معايير الوقود وانبعاثات المركبات الآلية، وتزويد المستهلكين بالمعلومات، ووضع لوائح لتنظيم استيراد العربات المستعملة وتحديث سيارات الأجرة والشاحنات والحافلات والأساطيل التجارية الأخرى فضلا عن تعزيز وسائل النقل التقليدية.

٢٦٨ - وهناك حاجة ماسّة إلى المزيد من الدعم المالي والاستثمار العام والخاص من المصادر الوطنية والدولية لتحسين نظم النقل في المناطق الريفية المتخلفة وفي المراكز الحضرية المزدهمة على حد سواء، بما في ذلك تنفيذ عقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠.

٢٦٩ - وزيادة التعاون الدولي من شأنها أن تنهض، مثلما يتضح من المشاريع المنفّذة على طول طريق الحرير وفي عدة أجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بمشاريع ممرات النقل التي تحقّق الكثير من المنافع المتبادلة، كوصول البلدان غير الساحلية إلى الموانئ.

٢٧٠ - وسيكون من الجوهرى مواصلة التطوير والبحث ونشر تكنولوجيات النقل المتقدمة، من أجل الوصول إلى مستقبل يتسم بالنقل المنخفض الكربون والمستدام. وهذا يشمل تكنولوجيا تطوير بطاريات المركبات الكهربائية والهجينة والمتعددة الوقود. ويمكن بهذا الشأن تشجيع البحوث التعاونية الدولية.

٢٧١ - وينبغي تعزيز تطوير التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وتبادل المعارف والخبرات وبناء القدرات لجعل أنظمة النقل في البلدان النامية أكثر استدامة، وذلك بجملة أمور منها الاستفادة من الأمثلة الموجودة للتعاون بين بلدان الجنوب في مجالات مثل النقل العام ووقود المركبات الأنظف.

استراتيجيات تحقيق الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات

المواد الكيميائية

٢٧٢ - منافع المواد الكيميائية مفهومة جيدا، بما في ذلك آثارها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتوفير الضمانات والرقابة المناسبة، يمكن استخدام المواد الكيميائية بشكل يتسم بالفعالية من حيث التكلفة وبكفاءة الموارد وبالأمان. بيد أن المواد الكيميائية هي أيضا من المصادر الرئيسية المساهمة بالمركبات السامة، وبالتالي لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان الاستخدام والإدارة السليمين بيئيا لهذه المواد عبر دورة حياتها وذلك ضمن إطار مبادئ التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة. وينبغي توفير الضمانات الكافية لحماية صحة وسلامة العمال والمزارعين وسائر من يعمل في مناولة المواد الكيميائية.

٢٧٣ - ومن المتوقع أن تستمر صناعة المواد الكيميائية في النمو على مدى السنوات العشرين المقبلة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي لها مع ذلك أقل القدرات البشرية والتقنية في التعامل مع مثل هذا التحدي والمخاطر ذات الصلة.

٢٧٤ - وقد حددت خطة جوهانسبرغ التنفيذية هدف تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠. لكن بلوغ هذا الهدف يواجه عددا من العقبات من بينها: عدم وجود الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وفي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وبلوغ الأهداف الوطنية؛ وعدم توفر القدرات الفنية والتحليلية لوضع برامج لإدارة المواد الكيميائية وتنفيذ هذه البرامج وإعمالها؛ والافتقار إلى الأطر الوطنية القانونية والمؤسسية المتكاملة وإلى التنسيق المشترك بين القطاعات؛ وانعدام المعلومات والوعي بتأثيرات المواد الكيميائية على البيئة وصحة الإنسان؛ وعدم وجود بدائل آمنة فعالة من حيث التكلفة.

سبل المضي قدماً

٢٧٥ - من الضروري، لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، مواصلة الاستثمار في مجال بناء القدرات وتممية القدرات البشرية ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي.

٢٧٦ - وتم اتخاذ العديد من الإجراءات الفعالة على جميع المستويات لمواجهة التحديات في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومنها اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية

للمواد الكيميائية، والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة والاتفاقات المتعددة الأطراف، ولا سيما زيادة التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل وروتterdam وستوكهولم، بما في ذلك عن طريق قرارات التآزر المتخذة في الاجتماعات الاستثنائية المترامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتterdam وستوكهولم المعقودة في بالي؛ وتعزيز تقييم الأخطار والتعرض لها؛ وتحسين تبادل المعلومات عن طريق سجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها، والنظام المتوائم على الصعيد العالمي للتصنيف والوسم، والموافقة المستنيرة المسبقة والآليات الأخرى؛ وتعزيز الاستعاضة عن المواد الكيميائية الضارة؛ وتنظيم المواد الكيميائية السامة ونقل البضائع الخطرة؛ ووضع الاستراتيجيات في القطاعين العام والخاص من أجل معالجة السلامة الكيميائية.

٢٧٧ - ويمكن أن تشمل الإجراءات المقبلة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيدين الدولي والإقليمي ما يلي: التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعددة الأطراف الحالية، بما فيها النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وتعزيز الآليات المالية (كما يؤيدها إعلان نوسا دويبا) لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، بما فيها دراسة نطاق الخيارات المالية من أجل التمويل المتعدد الأطراف من أجل المواد الكيميائية، كتوسيع نطاق الحد الزمني لبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية؛ واعتماد نظام عالمي للتعرف على المخازن والمخاطر والإبلاغ عنها؛ والتفاوض بنجاح على الصك الملزم قانوناً على الصعيد العالمي بشأن الزئبق؛ وتعزيز المراكز الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الاتفاقيات الثلاث وتحسين التعاون الإقليمي؛ ومنع النقل غير المشروع للمواد الكيميائية والنفايات المشعة الخطرة عبر الحدود؛ ومواجهة التحديات الناشئة ومن ضمنها المواد الكيميائية الجديدة في إطار الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ونفايات المعدات الإلكترونية، والتكنولوجيا النانوية.

٢٧٨ - ويمكن اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الأولويات الإنمائية الوطنية؛ وتعزيز التشريعات والقواعد التنظيمية بشأن الوقاية من المخاطر عن طريق نهج دورة الحياة والنهج الكلي، بما في ذلك التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الصحة والسلامة المهنتين وبيئة العمل (رقم ١٥٥) وتنفيذها واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة في استعمال المواد الكيميائية في العمل (رقم ١٧٠)؛ وتعزيز نظام الإدارة من خلال زيادة مشاركة السلطات المحلية والتنسيق في ما بين القطاعات ويشمل ذلك إقامة الاتصال بين القطاعين الصحي والبيئي لمعالجة السلامة الكيميائية؛ ونشر المعلومات بشأن المكونات الكيميائية للمنتجات وأثرها على صحة الناس؛ واستخدام الصكوك الاقتصادية وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن التلوث؛ وإنشاء شراكات فعالة مع القطاع

الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وإجراء تحليل للإنصاف واستخدامه من أجل وضع سياسات سليمة تستفيد منها أضعف الفئات.

إدارة النفايات

٢٧٩ - يعتمد عدد من الحكومات نهج استرجاع الموارد وتخفيض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها باعتبارها مبادئ شاملة لسياسات إدارة النفايات وتشريعها. ومن المبادئ الهامة الأخرى التي تم التشديد عليها مبدأ المسؤولية عن التلويث وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين. ومن شأن رؤية استراتيجية تأخذ دورة الحياة الكاملة في الحسبان أن تثبت فعاليتها في تحسين الأداء البيئي للمنتجات.

٢٨٠ - وتولي الحكومات اهتماما كبيرا للإدارة المستدامة للنفايات، كما يدل على ذلك العدد الكبير من الجهود والأهداف والمقاصد الوطنية التي تم الإبلاغ عنها. وهناك مستوى عال من المشاركة في المبادرات الدولية والتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنفايات. إلا أن البلدان النامية لا تزال تواجه عقبات جسيمة وتفتقر إلى الأموال اللازمة لاتباع الإدارة السليمة للنفايات.

٢٨١ - ويضطلع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرون بدور بارز في جمع النفايات وإعادة تدويرها. ويتولى القطاع غير الرسمي لإعادة التدوير الجانِب الأكبر من جمع النفايات وإعادة تدويرها في البلدان النامية، مما يجعل من الصعب رصد كميات النفايات وأساليب التعامل معها، واستحداث أساليب أنظف وأكثر أماناً. ويعتبر قطاع النفايات من القطاعات الهامة المولدة لفرص العمل، ويتعين بذل جهود عديدة لتحويله إلى قطاع مولد لأسباب معيشة لائقة.

سبل المضي قدماً

٢٨٢ - من الضروري تشجيع زيادة التشديد على منع إنتاج النفايات وتشجيع الاستثمارات، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي والإقليمي في مجال الممارسات الفضلى من أجل الإدارة السليمة بيئياً لمختلف مجاري النفايات السائلة في البلدان النامية، والاستفادة من التجارب القائمة على غرار التجارب في مجال التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وتحسين قدرات التنفيذ والإنفاذ، ولا سيما من أجل مراقبة تصدير النفايات واستردادها.

٢٨٣ - ومن الأهمية بمكان تعزيز القدرات المالية والبشرية والمؤسسية على المستويات المحلية نظراً إلى أنها تتحمل المسؤولية الأولى عن النفايات المتزلية. ويكتسب ذلك أهمية بالغة نظراً

زيادة كميات النفايات والتغيرات التي تطرأ على مكوناتها. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لخصائصها الجغرافية، تحديات خاصة في مجال إدارة النفايات.

٢٨٤ - وثمة حاجة أيضاً إلى وضع صكوك مالية مبتكرة وتنفيذها وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ونقل الدراية والتكنولوجيا.

٢٨٥ - ويرتبط أنسب مزيج من السياسات والصكوك والتكنولوجيات المتعلقة بالنفايات بالظروف المحلية والوطنية. وتشمل الأدوات الاقتصادية المبلغ عنها ما يلي: الحوافز الضريبية، ورسوم تقديم الخدمات للمستعملين، ورسوم تقديم الخدمات للمنتجين، والضرائب على مدافن القمامة، والضرائب على الأكياس البلاستيكية. وتشمل التدابير المتعلقة بالتحكم والمراقبة قوانين التعبئة، وشروط استرداد المنتجين للمنتجات وإعادة تدويرها. ويمكن أن تستفيد التدابير الجيدة لإدارة النفايات أيضاً من الاعتزاز القومي وثقافة الجمهور واستخدام وسائل الإعلام المحلية.

٢٨٦ - وأعرب المندوبون عن قلقهم الشديد إزاء الاستمرار في التخلص من النفايات الخطرة ونقلها غير المشروع عبر الحدود، بما فيها نفايات المعدات الإلكترونية والنفايات المشعة، على الرغم من الاتفاقيات الدولية. وثمة حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل ضبط الإبحار غير المشروع بالنفايات الخطرة لا سيما النفايات التي تنقل من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة في ما يتعلق بإجراء عمليات جرد صحيحة للنفايات الخطرة والمشعة، وإدارة هذه النفايات وتنظيف المواقع، بما فيها المواقع الكائنة في البحار والمحيطات. وفي هذا السياق، تم الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٨٧ - ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد من الدعم لتنفيذ الصكوك والاتفاقيات الدولية القائمة، لا سيما اتفاقيتا باماكو وبازل. وتم الإعراب في هذا السياق، عن الحاجة لإجراء مفاوضات والتصديق على بروتوكول بشأن المسؤولية عن الأضرار والتعويض عنها في إطار اتفاقية بازل.

إدارة التعدين من أجل التنمية المستدامة

٢٨٨ - لا غنى عن المعادن من أجل تحقيق التنمية. وبوسع التعدين أن يسهم في القضاء على الفقر والدفع بالنمو وتحسين مستويات المعيشة. ويولد التعدين من ناحية أخرى عدداً من المسؤوليات البيئية والتوترات الاجتماعية والمشاكل الثقافية في البلدان النامية. ولا يزال يتعين تحقيق فوائده كاملة، ولا سيما في البلدان النامية.

٢٨٩ - وتتطلب عمليات التعدين الأكثر استدامة ما يلي: إدارة تتميز بقوتها وشفافيتها وأخلاقياتها؛ ووضع قوانين ولوائح ملائمة؛ وتدريب المسؤولين الحكوميين الذين يمكنهم إنفاذ هذه القوانين واللوائح؛ وشفافية تقاسم الإيرادات؛ وإنشاء نظم قانونية تتيح للمجتمعات المحلية المتأثرة سلباً بأنشطة التعدين اللجوء إلى المحاكم. ويفتقر العديد من البلدان النامية إلى القدرات المؤسسية والتكنولوجية بما في ذلك القواعد التنظيمية البيئية.

سبل المضي قدماً

٢٩٠ - ثمة حاجة إلى إنشاء نظم قانونية ومؤسسية قوية للحماية البيئية والاجتماعية وينبغي أن يكون إنفاذها، بما في ذلك عن طريق نظم الرصد وتقييمات الأثر البيئي، من الأولويات. وينبغي أن تحظى التقييمات الاستراتيجية التي تشمل دورة الحياة الكاملة للمشروع (بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية) بالتشجيع بشدة. وثمة حاجة لكفالة الموافقة المسبقة المستنيرة الحرة وموافقة المجتمعات المحلية على هذه المشاريع.

٢٩١ - ولا تزال إعادة الأراضي إلى وضعها الأصلي بعد إغلاق المناجم تشكل تحدياً في العديد من البلدان نظراً إلى ما يترتب عليها من مسؤوليات بيئية ومشاكل اجتماعية.

٢٩٢ - وثمة حاجة إلى كفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ومن ضمنهم المجتمعات المحلية والسكان الأصليون ولا سيما النساء، في جميع مراحل دورة التعدين، بدءاً بصياغة قواعد التعدين وإجراء مشاورات عامة قبل المباشرة بتنفيذ المشاريع.

٢٩٣ - وثمة حاجة إلى تحسين ظروف عمل عمال المناجم ومجتمعاتهم المحلية ومعيشتهم. وينبغي تنفيذ معايير منظمة العمل الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون هناك آليات قانونية وقضائية لمعالجة مطالبات التعويض عن حالات الوفاة والأضرار الصحية والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية المترتبة على ممارسات التعدين غير المستدامة. ومن الضروري معالجة مسألة الأطفال الذين يعملون في المناجم مع حماية أسباب المعيشة في الوقت نفسه.

٢٩٤ - ويحتاج قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق إلى الاعتراف القانوني والمساعدة التقنية والمالية لتحسين أسباب المعيشة مع حماية البيئة في الوقت نفسه. وثمة حاجة إلى برامج للتوعية والتثقيف وإلى آليات أخرى على غرار: تقديم الحوافز للتسجيل؛ وإنشاء أسواق لمنتجات التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق؛ وتعزيز القيمة المضافة المحلية؛ وتوفير الخدمات الإرشادية المحسنة. وينبغي كذلك تشجيع التنويع الاقتصادي للحد من الاعتماد على التعدين.

٢٩٥ - وثمة حاجة إلى المزيد من الالتزام من جانب صناعات التعدين باعتماد تكنولوجيات أنظف، والحد من الآثار البيئية، وإدماج المسؤوليات البيئية في جميع مراحل عملية التعدين. ويمكن للحكومات أن تعزز شروط المسؤولية الاجتماعية للشركات وقدرات قطاع التعدين. ويتعين على الشركات أن تسعى لاجتذاب السكان المحليين لشغل الوظائف في هذا القطاع الصناعي وتدريبهم. ويمكن أن تنص مدونات التعدين الوطنية والدولية على جعل هذه التعهدات إلزامية. ويتعين تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع مراحل أنشطة التعدين حتى بعد إغلاق المناجم.

٢٩٦ - وتمس الحاجة إلى الدعم الدولي وبناء القدرات لمساعدة البلدان في تصميم الأطر التنظيمية وتنفيذها، بما فيها تبادل الأمثلة عن قوانين التعدين ومدوناتها ومن ضمنها نهج تقاسم الإيرادات.

٢٩٧ - وينبغي تعزيز الإدارة الدولية لإرساء المزيد من الشفافية. وبوسع الأمم المتحدة أن تقدم المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الرشيدة على جميع المستويات في قطاع التعدين. وأفاد عدد من الوفود بأنه ينبغي وضع إطار للأمم المتحدة من أجل التعدين المستدام لاعتماده في الدورة التاسعة عشرة للجنة.

٢٩٨ - وهناك إمكانية لتعزيز مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية الطوعية ونظم المصادقة في قطاع التعدين.

٢٩٩ - وثمة حاجة إلى تعزيز رصد التعدين على نطاق العالم، عن طريق إنشاء هيكل متوازن يشمل جميع الأطراف المعنية. وثمة حاجة إلى هيئة مستقلة لرصد الأنشطة المتعلقة بتعدين اليورانيوم. ويمكن للأمم المتحدة أن تضع صكاً عالمياً لتنظيف المناجم المغلقة والمهجورة ونفايات اليورانيوم.

٣٠٠ - وينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة النمو الدعم للجهود التي تبذل في البلدان النامية بحيث يولد التعدين تنمية مستدامة. ويمكن إقامة الشراكات، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين الكيانات الدولية والبلدان المهتمة، وكذلك على الصعيد الإقليمي. ويمكن لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية وبناء القدرات أن ينظر في: تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات الوطنية التي تتعامل مع التعدين؛ وتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي لإبرام عقود مع الشركات، وإدارة هذه العقود، وإدارة الإيرادات المتأتية من التعدين، وتنظيم العمليات التشاركية؛ وتقديم الدعم إلى البلدان من أجل إجراء المسوح الجيولوجية وجمع البيانات المتعلقة بالتعدين؛ وزيادة الاستثمار في قدرات البحث والقدرات العلمية وتعزيز بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ وتحسين التثقيف

والتدريب في مجال التعدين، عن طريق التثقيف والتدريب التقنيين الذين تشارك في تنظيمهما البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ويشمل ذلك فحوى التنمية المستدامة؛ وتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات باعتبارها أساساً لاتخاذ القرارات؛ وتبادل المعلومات والممارسات في البحوث العلمية والممارسات البيئية والممارسات الجيدة بعد انتهاء عمليات التعدين؛ وتعزيز القدرة على التصدي للمسائل الاجتماعية والبيئية في قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق؛ وتنويع الاقتصادات المحلية لإنشاء وظائف بديلة عن التعدين.

الإنتاج والاستهلاك المستدامان: وضع إطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٣٠١ - تتطلب التنمية المستدامة إلى إحداث تغييرات أساسية في الطريقة التي تنتج بها المجتمعات وتستهلك. وهناك حاجة ملحة للفصل بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد الطبيعية والتدهور البيئي. ومن الجوهرى التقليل من الآثار البيئية الناجمة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك إلى أدنى حد ممكن. ويجب أن تتبع التنمية مسارا أكثر استدامة وإيلاء اهتمام أكبر لما للنظم الإيكولوجية للأرض من قيمة ولمساهمتها في رفاهية الإنسان.

٣٠٢ - ويرمي إطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إلى دعم المبادرات الوطنية والإقليمية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمساهمة في تحقيق رؤية مشتركة للازدهار المشترك والتنمية البشرية ضمن قدرة كوكبنا على الاستيعاب مع توالي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وفقا للمبدأ ٧ من مبادئ ريو.

تحقيق إطار عمل عشري شامل للبرامج

٣٠٣ - لإحداث التغيير المطلوب، لا بد أن يكون إطار عمل السنوات العشر طموحا وقابلا للتنفيذ، وأن تكون له أهداف صريحة، وتدابير للتقدم، والآليات والوسائل اللازمة لدعم التنفيذ.

٣٠٤ - وأكدت وفود عدة على الحاجة لوضع إطار عمل للسنوات العشر بناء على العمل الذي نفذ مؤخرا بشأن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في إطار عملية مراكش، التي ينبغي أن تظل محفلا هاما للحوار والتعاون.

٣٠٥ - وينبغي أن يكون إطار عمل السنوات العشر مكرسا في صلب منظومة الأمم المتحدة الأوسع وأن يعتمد على العلوم والهندسة السليمة، بما في ذلك الفريق الدولي لإدارة الموارد المستدامة.

٣٠٦ - ويجب أن يتصدى إطار عمل السنوات العشر لمعالجة الثغرات والتحديات ذات الصلة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، التي تواجهها البلدان النامية، أي التمويل القابل للتنبؤ لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والتدريب وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا النظيفة. ولا بد من الاعتراف بقيمة المعارف المحلية والتقليدية بالنسبة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٣٠٧ - وبإمكان إطار عمل السنوات العشر أن يشرك الصناعة في التحرك نحو أساليب إنتاج مستدامة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. بما في ذلك من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات مثل مبادرات الصناعة الخضراء والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف.

٣٠٨ - وينبغي أن يكون إطار عمل السنوات العشر وفقا لخطة جوهانسبرج للتنفيذ، مع الاعتراف بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ودعم جهود القضاء على الفقر والمساهمة في نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عادلا ومنصفا.

٣٠٩ - ومواصلة تطوير إطار عمل السنوات العشر من الآن وحتى الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، اقترح العديد من الوفود عقد اجتماع بين الدورات قبل الاجتماع التحضيري الدولي لإتاحة الفرصة لإجراء المزيد من المناقشات لإطار العمل. واقترحت الوفود تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية مخصص بشأن إطار عمل السنوات العشر تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣١٠ - وأفضل وسيلة لوضع إطار عالمي هي من خلال العمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني. ويجب على جميع المجموعات الرئيسية المساهمة في المساعدة على الفصل بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية وتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٣١١ - وسوف يحتاج إطار عمل السنوات العشر للبرامج إلى هيكل فعال للتنفيذ.

العناصر المحتملة لإطار العمل العشري للبرامج

٣١٢ - أشار بعض الوفود إلى أن إطار العمل العشري سيحتاج إلى توفير منصة سهلة الاستعمال لتبادل المعارف والخبرات بشأن ممارسات أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على جميع المستويات وفي جميع أنحاء العالم، وإلى سهولة الوصول إلى مجموعات من الأدوات لدعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٣١٣ - وينبغي للحكومات أن تأخذ زمام المبادرة لتهيئة بيئة مواتية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسوف تختلف نهج السياسة العامة باختلاف الظروف الوطنية والمحلية،

ووجود مزيج مناسب من الصكوك القانونية والتنظيمية، وتسعير الموارد والأدوات الاقتصادية، والمبادرات الطوعية. ومن الأدوات الرئيسية الأخرى للتحويل نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، استخدام نهج دورة الحياة، والتخطيط المكاني المتكامل والاستثمار في المباني الخضراء والنقل والتكنولوجيات والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك. ويتسم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي بأهمية حاسمة في جعل الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة.

٣١٤ - وينبغي أن يعمل إطار العمل العشري للبرامج على توفير الحوافز ودعم البلدان والجهات الفاعلة في استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب التي أثبتت جدواها في دفع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك: المشتريات المستدامة، والمبادئ التوجيهية لإنتاج الأنظف وأسالبيه، ومدونات ومعايير المباني الخضراء والتدابير المستدامة لاستخدام الموارد، وإدارة جانب الطلب على الكهرباء، وتخفيض الدعم للوقود الأحفوري، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة من خلال التعريفات التعويضية، وتطوير منتجات استهلاكية فائقة الكفاءة، ووضع العلامات الإيكولوجية، ووضع قواعد سلوك للإعلان، وحملات التوعية والتنظيف من أجل الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة المستدامة. وتم الشد يد على أن تعليم الأطفال أمر ضروري لبناء مستقبل مستدام.

٣١٥ - وتشمل القطاعات ذات الأولوية والمجالات التي يمكن فيها تطبيق هذه الأدوات ما يلي: المساكن والمباني والنقل والغذاء والزراعة؛ والمؤسسات الصغيرة الحجم؛ وكفاءة استخدام المياه والطاقة، وقطاع تكنولوجيا المعلومات وإدارة النفايات، والسياحة المستدامة، وغيرها.

سبل المضي قدما

٣١٦ - وتحمل اللجنة مسؤولية هامة بوصفها راعية لجدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة. وتحسن صنعا إذا عمدت في تسيير أعمالها إلى التركيز على التوصل إلى قرارات عملية وملموسة وذات منحى عملي، ويفضل أن تكون أهدافها محددة زمنيا. واللجنة بحاجة إلى أن تضع في اعتبارها كيفية قيام مختلف الجهات المعنية بتنفيذ قراراتها، ويمكن أن تستفيد لتحقيق لهذه الغاية، من توثيق الروابط مع الهيئات والمنتديات والعمليات الدولية الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التقييم المستمر للأداء والتقدم المحرز في التنفيذ. ودون رصد الكيفية التي يجري بها تنفيذ قراراتها، هناك أساس ضعيف لتحديد فعالية اللجنة في صياغة السياسات العامة والنتائج العملية.

٣١٧ - وفيما يتعلق بالقرارات التي يتعين اتخاذها في الدورة التاسعة عشرة للجنة، تم خلال الدورة الحالية وضع علامات يمكن أن توفر التوجيه. ومن بين المجالات التي اقترحت في الدورة الثامنة عشرة للبت فيها ما يلي:

(أ) تعزيز الجهود والاستثمارات الدولية لتعزيز وتطوير النقل العام كوسيلة مستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ب) مواصلة تعزيز الآليات القائمة مثل عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المعترف بها على نطاق واسع باعتبارها شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة إدارة المواد الكيميائية؛ وزيادة الدعم المالي والتقني المقدم للبلدان النامية لتنفيذ تلك الاتفاقيات؛ وتعزيز التآزر في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) وضع نهج تعاوني لمواجهة التحديات العالمية الناشئة للنفايات مثل النفايات الإلكترونية، ووضع نهج متكامل أوسع نطاقاً لتكثيف العمل على إدارة النفايات بدءاً من تقليلها عند المصدر، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المبادرات العالمية كمبادرة "تخفيض النفايات وإعادة استعمالها وإعادة تدويرها"، وخاصة لدعم البلدان النامية؛

(د) صياغة مبادرة عالمية للتعددين المستدام من أجل زيادة الشفافية والمساءلة؛ وتعزيز آليات الدعم المقدم للتعددين الحرفي والصغير الحجم، من أجل تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية، والقدرات التقنية والصحة والسلامة لعمال المناجم والمجتمعات المحلية، وتعزيز الجدوى المالية وتنويع الاقتصادات المحلية.

٣١٨ - وأخيراً، كان هناك اتفاق واسع بين الوفود على ضرورة وضع إطار عمل للسنوات العشر للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وأيدت وفود كثيرة القيام بعملية بين الدورات تتسم بحسن التركيب والشفافية لوضع مقترح لمثل هذا الإطار ليشكل أساساً للمناقشة في الاجتماع التحضيري الدولي. ويجب أن يضع الإطار في اعتباره مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها.

٣١٩ - ولوحظ أن عدداً من الحلول الدائمة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة قد وضع من خلال عملية مراكش، وأن من الضروري تطويرها وتكرارها، وربما كجزء من إطار العمل العشري. ويتسم نهج أصحاب المصلحة المتعددين في تصميم وقيادة مبادرات أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ببالغ الأهمية، كما أن هناك حاجة إلى زيادة فعالية التثقيف والتوعية وتوسيع نطاقهما لتغيير القيم والمواقف والخيارات الاستهلاكية.

٣٢٠ - وشاركت المجموعة الرئيسية بطريقة نشطة وبناءة في استعراض الممارسات الجيدة ووضع جدول الأعمال خلال الدورة الحالية للجنة، وينبغي أن تستمر هذه المشاركة البناءة إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة.

تاسعا - معرض الشراكات ومركز التعلم والمناسبات الجانبية

ألف - معرض الشراكات

٣٢١ - نظم معرض الشراكات، وهو جزء رسمي من الدورات السنوية للجنة، في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/مايو. وأتيحت الفرصة للشراكات المسجلة من أجل التنمية المستدامة لتسليط الضوء على التقدم المحرز، وتبادل الخبرات والتعلم من خبرات بعضها البعض والتواصل مع الشركاء الحاليين والمحتملين، وإيجاد تآزر بين الشراكات. وبانتظار إجراء استعراض شامل لبرنامج الشراكات، استهل المعرض بعقد منتدى مفتوح بشأن الدور المتطور للشراكات كأداة للتنمية، والدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به الجهات الفاعلة غير الحكومية ولا سيما قطاع الأعمال والمجتمع المدني، والنظر في الطرق التي يمكن بواسطتها جعل شراكات أصحاب المصالح المتعددين أكثر فعالية. كما سلط المنتدى نظرة فاحصة على الكيفية التي يمكن بها استخدام آلية الشراكات بطريقة أكثر استراتيجية ومنهجية لتعزيز تنفيذ البرامج لتحقيق التنمية المستدامة. وشاركت المجموعات الرئيسية بنشاط في هذا المنتدى.

٣٢٢ - وقامت الشراكات الجديدة والحالية بعرض برامجها وأنشطتها، على أساس المجموعة المواضيعية لهذا العام. وأولي الاهتمام لتحديد الحلول المبتكرة، والاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها والفرص المتاحة للتعاون. ونظر أيضا في الحاجة إلى رصد وتقييم الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بطريقة أكثر منهجية. وبالإضافة إلى المنتدى المفتوح، شهد المعرض تسع جلسات مناقشة تفاعلية بشأن الشراكات في الممارسة العملية بما في ذلك تقديم عروض عن ثلاث شراكات جديدة ودورة تدريبية واحدة. وحظيت هذه الجلسات بحضور جيد، وولدت درجة عالية من الاهتمام، لا سيما بشأن مقترحات تتناول تعزيز وتدعيم برنامج دعم تطوير الشراكات كأدوات للدعوة والإرشاد، من أجل بناء القدرات وتقديم الخدمات، وتعبئة الموارد والتطوير المؤسسي.

٣٢٣ - ويتاح على الموقع الإلكتروني للجنة التنمية المستدامة مزيد من التفاصيل عن أنشطة برنامج معرض الشراكات لعام ٢٠١٠، بما في ذلك نسخ العروض التي قدمت

http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_par/par_index.shtml

باء - مركز التعلم

٣٢٤ - خلال الدورة، قدم مركز التعلم ١٨ دورة دراسية، عقدت بالتوازي مع الجلسات العامة للجنة. وتمت تغطية جميع الموضوعات الخمسة للدورة ومجموعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وقامت الأمانة العامة بتشجيع المنظمات الراحية ومحاضريها على تقديم دورات تفاعلية ومتعددة الوسائط لبناء المهارات.

٣٢٥ - وأتيحت للمشاركين فرصة لاكتساب المعرفة والدراية الفنية من خلال تعليمات جماعية وعروض معدة ببرنامج (باور بوينت) وعروض رئيسية وعرض أفلام فيديو وإجراء مناقشات وأداء أدوار جماعية تفاعلية. وقدم المحاضرون معارف وأدوات محددة، واتجاهات وتحليلات مدعمة بوسائل الإيضاح، وأبرزوا دراسات حالات إفرادية والدروس المستفادة منها، والتحديات وآفاق المستقبل في ما يتعلق بالمجالات المواضيعية الخمسة.

٣٢٦ - وبوجه عام، حضر نحو ٤٣٠ مشاركاً في مركز التعلم من وفود الحكومات والمجموعات الرئيسية والمؤسسات الدولية. ويتاح مزيد من المعلومات عن مركز التعلم على موقع الدورة الثامنة عشرة للجنة على الإنترنت: http://www.un.org/esa/dsd/csd/csd_csd18_learcent.shtml

جيم - المناسبات الجانبية

٣٢٧ - كان هناك ٦٣ مناسبة جانبية ومكاتب لعرض المعلومات وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة التي نظمتها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجموعات الرئيسية على هامش الاجتماعات الرسمية للجنة. وأتاحت المناسبات الجانبية والأنشطة ذات الصلة فرصة لتوسيع نطاق تبادل المعلومات والخبرات ومختلف الآراء حول المجالات المواضيعية الخمسة الحالية، فضلاً عن القضايا المشتركة بين القطاعات والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٢٨ - ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المناسبات الجانبية على موقع الدورة الثامنة عشرة للجنة على الإنترنت: http://www.un.org/esa/dsd/csd/csd_csd18_sideeven.shtml

الفصل الثالث

مسائل أخرى

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: البرنامج الفرعي ٤ (التنمية المستدامة)

١ - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، عرض مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مذكرة الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: البرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.17/2010/12.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة أن تحيط علماً بهذه الوثيقة (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٢/١٨).

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الحادية والعشرين، المعقودة في ١٤ أيار/مايو. وكان معروضا عليها جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة عشرة، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط.
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الخامس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة

- ١ - كان معروضا على اللجنة في جلستها الحادية والعشرين، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، مشروع التقرير عن دورتها الثامنة عشرة (E/CN.17/2010/L.3).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر بإكماله، بغية تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل السادس

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدة الدورة

- ١ - عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها الثامنة عشرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ وفي الفترة من ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وعقدت اللجنة ٢١ جلسة، بالإضافة إلى عدد من الجلسات الموازية والأنشطة المرتبطة بها.
- ٢ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، قام الرئيس، لويس ألبرتو فيراتي فيليس (غواتيمالا)، بافتتاح الدورة وأدلى ببيان.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها، ألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية ببيان أمام اللجنة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- ٤ - في جلستها الأولى، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركية:

الرئيس:

لويس ألبرتو فيراتي فيليس (غواتيمالا)

نائب الرئيس:

هيلاريو ج. دافيدي الابن (الفلبين)

محمد الأحرف (الجمهورية العربية الليبية)

- ٥ - وفي جلستها الثانية، المعقودة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركية:

نائب الرئيس:

تانيا فاليري راغوز (كرواتيا)

أولف جاكيل (ألمانيا)

- ٦ - وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة بالتركية إدواردو مارتين مينيز (الفلبين) لمتابعة الفترة المتبقية من ولاية هيلاريو ج. دافيدي الابن. (الفلبين)، الذي لم يعد يتمكن من العمل كعضو في المكتب.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن إدواردو مارتين مينيز (الفلبين) سيتولى أيضا مسؤوليات المقرر.

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٨ - في جلستها الثانية، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.17/2010/1، ووافقت على تنظيم أعمالها، على النحو المبين في ورقة غير رسمية، وزعت باللغة الانكليزية فقط. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية:
 - (أ) النقل؛
 - (ب) المواد الكيميائية؛
 - (ج) إدارة النفايات؛
 - (د) التعدين؛
 - (هـ) وضع إطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة.
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة.

مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة

٩ - كان معروضا على اللجنة في جلستها الثانية، مذكرة من الأمانة العامة (E/CN.17/2010/L.1) التي تحتوي على الطلبات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية التالية للمشاركة بصفة مراقب في أعمال اللجنة في دورتها الثامنة عشرة: فريق الدراسة الدولي المعني بالرصاص والزنك؛ وفريق الدراسة الدولي المعني بالنحاس؛ وفريق الدراسة الدولي المعني بالنيكل.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٠ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة الموافقة على الطلبات المقدمة من المنظمات الثلاث (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١/١٨).

دال - الحضور

١١ - حضر الدورة ممثلون عن ٥٣ دولة عضوا في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ومنظمات أخرى. وستصدر قائمة بأسماء المشاركين في الوثيقة E/CN.17/2010/INF/1.

هاء - الوثائق

١٢ - تنشر الوثائق التي عرضت على اللجنة في دورتها الثامنة عشرة على موقع شعبة التنمية المستدامة على الإنترنت: www.un.org/esa/dsd/resources/res_docucsd_18.shtml.

